جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(دراسة تحليلية للفترة 2010–2024)

إعداد الطلبة:

- ايمان بن نخلة

إشراف الأستاذ(ة):

أ.د. خروف منير

السنة الجامعية 2024 - 2025

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه وفضله أنجز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساندني ووقف بجانبي خلال مشواري الدراسي، وخاصة أثناء إعداد هذه المذكرة.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل والمشرف الكريم "الأستاذ **خروف منير**" على دعمه المتواصل، وتوجيهاته القيمة وصبره في تصحيح مسار العمل وإثرائه بملاحظاته البناءة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل .شكرا لكل من آمن بي ودفعني إلى الأمام، فلكم مني كل التقدير والاحترام.

الاهداء

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي.

إلى من كان النور الذي أنار دربي، والسند الذي استندت عليه في كل مراحل حياتي، إلى من علمني أن الإصرار يصنع المعجزات، وأن الإيمان بالنفس طريق النجاح**" .أبي الغالي"**

إلى من كانت الجنة تحت قدميها، إلى نبع الحنان، ومصدر العطاء، وسر القوة في حياتي" .**أمي الغالية**"

إلى إخوتي الأعزاء "**حياة، انتصار، عبد الحميد، زهرة**" وحبيبتي **ميار** أنتم السند الذي لا يميل، والدعم الذي لا ينقطع.

إلي ابن **أختي تيم.**

إلى عزيزة الروح وملاذي الآمن، إلى نصفي الثاني، إلى أنيسة روحي" .رفيقة عمري **ناريمان**"

إلى من جمعتني بهم أيام الدراسة رفاق الرحلة وأهل الدرب رفقهم أمان ونسيانهم مستحيل**" .منال، سارة، ريان، هديل، خولة، مريم، هديل، منال، فيروز، كنزة، إيمان"**

إلى أعز ناس إخوتي" .**ريان، خلود، بسمة"**

وأخيرا من قال "أنالها نالها، "وأنالها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

وآخر دعواهم أن "الحمد لله ربي العالمين"

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، وتكتسي هذه الإشكالية أهمية كبيرة نظرًا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات الخارجية، وهو ما يجعل تدفقات الاستثمار الأجنبي حساسة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم عرض مفاهيم عامة حول أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب تحليل تطور كل من أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، مع استخدام بيانات إحصائية من مصادر وطنية ودولية.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط قوية بين أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى أن غياب التنويع الاقتصادي، وتذبذب السياسات الاقتصادية، يؤثران سلبًا على قدرة الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ويجعلان هذه الأخيرة رهينة لتقلبات السوق النفطية .

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، الاستثمار الأجنبي الجزائري، الاقتصاد الجزائري، سوق النفط، جذب الاستثمارات.

Abstract :

The study aims to analyze the relationship between oil price fluctuations and FDI flows in Algeria during the period 20102024. This problem is particularly problematic given the Algerian economy's heavy dependence on the hydrocarbons sector as a major source of foreign revenue, which makes foreign investment flows sensitive to oil price fluctuations in global markets.

The study was based on a descriptive analytical approach, in which general concepts on oil prices and foreign direct investment were presented, along with analysis of the evolution of both oil prices and foreign investment flows in Algeria during the period studied, using statistical data from national and international sources.

The results showed a strong correlation between oil prices and FDI flows in Algeria.
The study also found that the absence of economic diversification and the fluctuation of economic policies negatively affect Algeria's ability to attract foreign investments, and make the country a hostage to the fluctuations of the oil market.

Keywords: Oil price fluctuations, Algerian foreign investment, Algerian economy, oil market , attracting investments.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	**V-I**
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	V
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط	8
مقدمة الفصل	8
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لأسعار النفط	9
المطلب الأول: تعريف النفط وأهميته في الإقتصاد العالمي	9
الفرع الأول: تعريف النفط	9
الفرع الثاني: أهمية النفط في الإقتصاد العالمي	10
المطلب الثاني: تعريف وأنواع أسعار النفط	11
الفرع الأول: تعريف أسعار النفط	12
الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط	12
المطلب الثالث: مراحل تسعير النفط	14
الفرع الأول: مرحلة تسعير النفط في ظل الاحتكار المطلق(1920-1939)	14
الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر النفط في ظل الانحصار الاحتكاري(1950-1980)	14
الفرع الثالث: مرحلة تسعير النفط في ظل المنافسة الحرة(1980-حاليا)	15
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط	15
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية	15
الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط	16
الفرع الثاني: العرض العالمي على النفط	17
المطلب الثاني: العوامل السياسية والجيوسياسية	19
المطلب الثالث: عوامل أخرى	19
الفرع الأول: عامل الندرة	19
الفرع الثاني: عوامل فنية	20

الفرع الثالث: عوامل نفسية	20
المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات المعتمدة على النفط	20
المطلب الأول: تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النمو الإقتصادي	20
الفرع الأول: أثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	20
الفرع الثاني: أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	21
المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات النفط وعجز الميزانية العامة في الدول النفطية.	21
المطلب الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الاستقرار المالي والنقدي	22
الفرع الأول: أثر الصدمات النفطية على الاستقرار النقدي	22
الفرع الثاني: أثر الصدمات النفطية على الاستقرار المالي	23
خاتمة الفصل	25
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر	27
مقدمة الفصل	27
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الاجنبي المباشر	28
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر	28
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثالث: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	30
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	30
الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المبحث الثاني: محددات وآثار الاستثمار الاجنبي المباشر	33
المطلب الأول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	33
الفرع الأول: المحددات السياسية القانونية والتشريعية	33
الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية	34
الفرع الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية	35
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الاجنبي المباشر	35
المطلب الثالث: المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر	39

الفرع الأول: مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	39
الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به	39
المبحث الثالث: دور تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الاجنبي المباشر	40
المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على البيئة الاقتصادية والاستثمارية	40
المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط كمحفز أو معيق للاستثمار الاجنبي المباشر	41
المطلب الثالث: استراتيجيات مواجهة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الاجنبي المباشر	42
خاتمة الفصل	45
الفصل الثالث: دور تقلبات أسعار النفط في التأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	47
مقدمة الفصل	47
المبحث الأول: تحليل تطور أسعار النفط والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2024	48
المطلب الأول: اتجاهات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة المدروسة	48
الفرع الأول: اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة(2010-2015)	48
الفرع الثاني: اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة(2015-2020)	50
الفرع الثالث: اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة(2020-2024)	51
المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال نفس الفترة	53
المطلب الثالث: المقارنة بين أسعار النفط ومستويات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	55
المبحث الثاني: دور تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	56
المطلب الأول: تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	56
المطلب الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط على بيئة الاستثمار وجاذبية الجزائر للاستثمارات الاجنبية	58
المطلب الثالث: سلوك المستثمرين الأجانب تجاه تقلبات أسعار النفط	59

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار النفط	60
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية لتعزيز مناخ الاستثمار	60
المطلب الثاني: سياسات تنويع الاقتصاد لتقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط	63
الفرع الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي	63
الفرع الثاني: أهداف التنويع الإقتصادي	63
المطلب الثالث: الاستفادة من تجارب دول أخرى في التعامل مع تحديات تقلبات النفط و جذب الاستثمارات الأجنبية	64
الفرع الأول: تجربة النرويج	64
الفرع الثاني: تجربة ماليزيا	67
الفرع الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة	68
خاتمة الفصل	68
الخاتمة العامة	71
قائمة المراجع	75-73

فهرس الجداول

01	تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015)	48
02	**تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2015-2020)**	**50**
03	**تطور أسعار النفط خلال الفترة (2020-2024)**	**51**
04	**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2010_2024)**	**53**
05	**أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)**	**56**
06	**إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي**	**65**
07	**صادرات النرويج خلال الفترة 2010-2020**	**66**
08	**مساهمة القطاعات الرئيسية في النمو الاقتصادي**	**67**
09	**تطور مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة للفترة 2000-2015**	**69**

فهرس الاشكال:

01	تطور أسعار النفط للفترة (2010.2015)	49
02	**تطور أسعار النفط للفترة(2015.2020)**	**50**
03	**تطور أسعار النفط للفترة (2020.2024)**	52
04	**تطور أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2010.2024)**	**55**

مقدمة

مقدمة:

تحظى الطاقة، وعلى رأسها النفط، بمكانة استراتيجية محورية في الاقتصاد العالمي، إذ تعد من أبرز المقومات الحيوية التي ترتكز عليها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وقد تميز القرن العشرون بما يمكن وصفه بـ "عصر البترول"، حيث أصبح النفط مصدر الطاقة الأول والأكثر تأثيراً في السياسات الاقتصادية والجيوسياسية للدول، كما تحول إلى أداة استراتيجية توظفها الدول المنتجة ضمن معادلات النفوذ والتأثير العالمي. وتحتل الجزائر موقعاً مهماً في السوق النفطية العالمية، باعتبارها عضواً فاعلاً في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وتعتبر من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية والعملة الصعبة.

منذ الاستقلال، ظل قطاع المحروقات يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل النفط والغاز الطبيعي النسبة الكبرى من الصادرات الوطنية، ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة بشكل مباشر للتقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية غير المتجددة يُطرح كمصدر قلق استراتيجي، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها السوق الطاقوي العالمي، سواء من حيث الطلب أو الأسعار أو التحول نحو الطاقات المتجددة.

وفي هذا السياق، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) من بين أهم الأدوات الاقتصادية الحديثة التي تلجأ إليها الدول لتنويع مصادر دخلها وتعزيز قدراتها الإنتاجية والابتكار التكنولوجي، فضلاً عن دوره في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ونقل المعرفة. وتكتسي هذه الأداة أهمية مضاعفة بالنسبة للدول الريعية التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على القطاع النفطي، من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو قطاعات اقتصادية بديلة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يُعد من بين المؤشرات الحيوية التي تعكس مدى جاذبية البيئة الاقتصادية والاستثمارية لأي دولة، ويتأثر بدوره بعدة متغيرات اقتصادية ومالية، من أبرزها استقرار أسعار الطاقة.

ويكتسب موضوع العلاقة بين أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أهمية بالغة، باعتبار أن التذبذب في أسعار النفط لا يؤثر فقط على الموازنة العامة وحجم الإنفاق العمومي، بل ينعكس أيضاً على ثقة المستثمرين الأجانب في استقرار مناخ الأعمال في البلاد، ذلك أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى تعزيز الاحتياطات المالية للدولة وتحسين بنيتها التحتية الاستثمارية، ما يساهم في خلق

بيئة جاذبة للاستثمار. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى ضغوط مالية تقلل من قدرة الدولة على توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات الخارجية.

انطلاقاً من هذه المعطيات، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

الى اي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ إلى أي مدى تشكّل العوامل الجيوسياسية والمالية العالمية، وليس فقط عوامل العرض والطلب، قنوات خفية لنقل تقلبات أسعار النفط إلى الاقتصادات المعتمدة عليه بشكل ريعي؟
- ✓ هل يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الريعية، كحالة الجزائر، طابعًا انتقاليًا ظرفيًا يتأثر بتقلبات أسعار النفط أكثر مما يتأثر بأسس الاقتصاد المحلي أو بيئة الأعمال؟
- ✓ إلى أي مدى نجحت السياسات الاقتصادية الجزائرية في التخفيف من هشاشة الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2024؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

- ✓ لا تعكس تقلبات أسعار النفط فقط تفاعلات السوق التقليدية (العرض والطلب)، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتفاعلات مالية وجيوسياسية تجعل آثارها غير متوقعة على الاقتصادات المعتمدة عليه.
- ✓ يتّسم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الريعية بمرونة ظرفية عالية، حيث ترتفع وتيرته في فترات الانتعاش النفطي، وتتباطأ حد التراجع في فترات الانكماش، بغض النظر عن مؤشرات مناخ الأعمال .
- ✓ فشلت السياسات الاقتصادية الجزائرية في بناء بيئة استثمارية مقاومة لتقلبات أسعار النفط، ما أدى إلى استمرار تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبعًا لتغيرات السوق النفطية العالمية.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون هذا الموضوع من أكثر المواضيع تداولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين والاقتصاديين، باعتبار أن الجزائر من بين الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد بصفة شبه كلية على عائداته في تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما جعلها تتأثر بالتغيرات الحاصلة

على مستوى أسعار النفط وخاصة الانهيار الذي شهدته في عام 2015 والذي صاحبه انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعطي صورة عن الوضعية الاقتصادية للدولة .

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ تحليل البُعد الجيو–اقتصادي للنفط باعتباره مورداً استراتيجياً محفّزاً للصراعات ومؤثراً في القرار الاستثماري الدولي.
- ✓ تحديد العوامل الهيكلية والظرفية التي تتحكم في تقلبات أسعار النفط، مع التركيز على تفاعلها مع خصائص الاقتصاديات الريعية.
- ✓ تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2010–2024، ورصد انعكاساته على التوازنات الاقتصادية الكلية.
- ✓ دراسة طبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى حساسيتها لتغيرات الأسعار النفطية عبر الزمن.
- ✓ تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر في الحد من أثر تقلبات أسعار النفط على مناخ الاستثمار وجاذبية الاقتصاد الوطني.
- ✓ اقتراح مسارات بديلة لتعزيز الاستقرار الاستثماري في الجزائر، عبر تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال.

سادسا: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة منهجية متعددة الأبعاد بهدف الإحاطة الشاملة بمختلف جوانب الموضوع قيد البحث، حيث تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، وذلك من خلال استعراض وتحليل الإطار النظري المتعلق بمفاهيم تقلبات أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير الروابط القائمة بينهما بناءً على معطيات كمية ونوعية.

كما تم الاستناد إلى المنهج التاريخي لتتبع التطورات الزمنية لأسعار النفط العالمية، ورصد تحولات السياسة النفطية في الجزائر وانعكاساتها على ديناميكية الاستثمار الأجنبي عبر الحقب المختلفة، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024.

ومن أجل تقديم رؤية تحليلية مقارنة، تم توظيف المنهج المقارن عبر تحليل الفروقات والتقاطع بين فترات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، وانعكاس ذلك على حجم وتوجهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مما سمح بتقييم مرونة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمات النفطية.

سابعا: الدراسات السابقة:

اعتمدت الإشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع تقلبات أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ويمكن أن نوردها على الشكل التالي:

أ/دراسة سمية بلقاسمي وآخرون، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الإقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد03، الجزائر ،2015:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط، مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة المدروسة، اعتمدت الباحثة على منهجية قياسية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، حيث تبين أن ارتفاع أسعار النفط يساهم في تعزيز النمو على المدى القصير، غير أن هذا الأثر قد يتقلص أو يصبح سلبا في حال الاعتماد المفرط على الريع النفطي دون تنويع اقتصادي.

ب/دراسة ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية الفترة 2000-2015، جامعة08 ماي 1945قالمة:

هدفت الدراسة الى ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة نظريا، ثم أوضحت البعد الإقتصادي التنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة، أما في الجانب التطبيقي كان عبارة عن دراسة قياسية أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: بأن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر على معدل النمو الإقتصادي والتنمية البشرية ضعيف جدا على المدى القصير، في حين أثره موجب على المدى الطويل، بإضافة لوجود علاقة طويلة بينهما بفعل عوامل أخرى.

ج/دراسة قرقوري رميساء وزروخي مريم، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة قالمة، الجزائر،2022\2023:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد ميزات المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020,اعتمدت الباحثة على منهجية التحليل، لتحليل انعكاسات تقلبات أسعار

النفط عن ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن وضعية ميزان المدفوعات بقيت مرهونة بوضعية قطاع النفط، مما يؤكد أن استقرار وتحقيق نتائج إيجابية فيما يخص مكونات رصيد ميزان المدفوعات مرتبط بخروج الاقتصاد الجزائري إلى تنويع حقيقي وتحول من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي.

❖ **ما يميز هذه الدراسة:**

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات المماثلة لها هو:

–تميزت دراستي بتركيزها على أثر تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،وهو متغير أكثر تخصصا و واقعية من حيث تأثيره المباشر على التنمية و الاستقرار الاقتصادي وبعد هذا التوجه أكثر دقة لأنه لا يكتفي بقياس الانعكاسات العامة لتقلبات أسعار النفط ، بل يتناول مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على جذب رؤوس الاموال الاجنبية في ظل بيئة نفطية متقلبة، مما يجعل نتائج الدراسة أكثر قابلية للتطبيق في صنع القرار الإقتصادي و رسم سياسات الاستثمار. كما ركزت الدراسات السابقة على النمو الإقتصادي كمؤشر كلي وشامل.

–تغطي دراستي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024،وهي فترة حديثة نسبيا تشمل متغيرات اقتصادية كبرى مثل أزمة أسعار النفط عام 2014،وجائحة كوفيد19، و الحرب الروسية الاوكرانية. بينما ركزت الدراسات السابقة على فترات أقدم، مما يجعل دراستي أكثر حداثة وارتباطا بالتطورات الجيوسياسية والاقتصادية المعاصرة.

–اعتمدت دراستي على المنهج التحليلي، بخلاف الدراسات السابقة التي استخدمت المنهج القياسي في تناول الموضوع. وقد تبين من خلال الدراسة أن المنهج التحليلي أكثر ملاءمة وفعالية وذلك من خلال فهم الظواهر الاقتصادية وتحليل البيانات للوصول إلى نتائج تفسيرية تعكس الواقع.

ثامنا: هيكل الدراسة

بغية الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية قسمت بدورها إلى ثلاث مباحث :

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط تطرقنا من خلاله إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالنفط وأسعار النفط في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط من التطرق إلى العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والجيوسياسية وعوامل أخرى، لتتم دراسة آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات المعتمدة على النفط في المبحث الثالث .

الفصل الثاني: خصص لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثاني محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين خصص المبحث الأخير لدراسة دور تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفصل الثالث: جاء بعنوان دور تقلبات أسعار النفط في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تم التطرق فيه إلى تحليل تطور أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2024 في المبحث الأول، ويليه المبحث الثاني تحت عنوان دور تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الأخير فنستعرض من خلاله استراتيجيات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار النفط .

تاسعا: صعوبات الدراسة في إطار إعداد هذه الدراسة تم مواجهة جملة من الصعوبات منها :

- تضارب الإحصائيات والبيانات بين مختلف التقارير الصادرة عن المواقع الرسمية، الأمر الذي دفع إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف البيانات والإحصائيات.

الفصل الأول

الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط

تمهيد:

يعد النفط من اهم السلع الاستراتيجية في العالم، نظر لدوره الحيوي كمصدر رئيسي للطاقة، وتأثيره العميق في الأنشطة الاقتصادية العالمية، وقد جعل هذا الدور من النقد محورا للتفاعلات الاقتصادية والسياسية، وجعل من أسعاره محل اهتمام دائم من قبل الحكومات، والمستثمرين، وصناع القرار.

ان تقلبات أسعار النفط من أبرز القضايا الاقتصادية التي تؤثر على الأسواق العالمية حيث تلعب دورا محوريا في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. وتعكس هذه التقلبات تفاعل مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تؤثر على قوى العرض والطلب في السوق النفطية.

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لأسعار النفط**
- **المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط**
- **المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات المعتمدة على النفط**

المبحث الاول: المفاهيم الاساسية لأسعار النفط

يعد النفط من اهم المصادر الطبيعية للطاقة بالرغم من بداية تطور الطاقة البديلة، حيث يشكل عصب الاقتصاد العالمي نظرا لاعتماد العديد من الدول والصناعات عليه وتتأثر اسعاره بعوامل متعددة لذا فان دراسة النفط واسعاره تساهم في فهم ديناميكيات السوق وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

المطلب الاول: تعريف النفط واهميته في الاقتصاد العالمي

الفرع الاول: تعريف النفط

تعريف1: النفط او البترول كلمة مشتقة من الاصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر واوليوم والتي تعني زيت ويطلق عليها ايضا الزيت الخام كما ان له اسم دارج الذهب الاسود وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني غامق او بني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية وأحيانا يسمى نافثا من للغة الفارسية نافت او نافاتا والتي تعني قابليته للسريان[1].

تعريف2: ويعتبر النفط مادة مركبة ومادة بسيطة في نفس الوقت فمن ناحية انه مادة بسيطة فهو يتكون من جزأين فقط هما الهيدروجين والكربون، اما من ناحية انه مادة مركبة فهذا راجع الى مشتقاته حيث انها تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، اذ ان كل جزء يتألف من ذرات وتحدد خصائص هذه المادة بالذرات التي تقوم بعملية الاتحاد لتكون جزيئاتها[2].

تعريف3:"البترول هو سائل قاتم اللون ولكن يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل يوصف كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف النفط على انه:

النفط هو مادة سوداء لزجة تستخرج من باطن الأرض، ويتكون من مزيج من مركبات عضوية أساسها الهيدروجين والكربون، يعرف بالذهب الأسود، ويعد مصدرا مهما للطاقة، ويتميز بإمكانية تحليله وإعادة تركيبه صناعيا لاستخدامه في مجالات متعددة مثل الوقود والصناعات الكيميائية.

[1] سعيد خليفة الحمودي، "اساسيات انتاج الطاقة"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2016، ص93.

[2] سفيان عمراني، "أثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000 2015"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2018، ص20.

[3] مصطفى ديبون، "ما هو البترول"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، ماي 1981، ص12.

الفرع الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد العالمي

يحتل النفط مكانة مهمة على الصعيد الاقتصادي ما جعله سلعة استراتيجية وتتجلى هذه الاهمية في:

أولا: النفط كمصدر رئيسي للطاقة: تعتبر الطاقة البترولية لحد الان مصدر الاساسي للطاقة في العالم محتلة بذلك حصة الاسد، كونها الاوفر والاسهل والافضل، كما ان تبعية المجتمع العصري حيال البترول اصبحت وثيقة. وهذا ناتج عن التزايد الرهيب لاستهلاك الطاقة بمختلف مصادرها ومواردها مما زاد الطلب العالمي على الذهب الاسود، والارقام الحالية التي تسجل يوميا خير دليل، اذ تزايد الطلب على النفط ففي 2011 وصلت الى 32 من الطلب العالمي وتوقع ان ترتفع هذه النسبة ب 13 في 2035 كما وصلت نسبة استهلاك الطاقة النفطية في سنة 2013 الى ما يفوق 33 باختلاف انواعها و اشكالها كوقود و انارة وتدفئة في المنازل والمركبات والمصانع والمنشئات الاقتصادية وغيرها ويستخدم النفط بشكل واسع في توليد الكهرباء ويمتاز النفط عن غيره من مصادر الطاقة بانه ارخص سعرا واسهل استعمالا واقل تلويثا للبيئة، وعلى العموم فالنفط يستخدم في كافة مجالات الحياة المدنية والعسكرية[1]

ثانيا: النفط كمادة اولية في الصناعة: ما يميز النفط كمادة اولية انه لا يمكن استعماله الا بعد اجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستراتيجية او التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة فب القطاع الصناعي ككل، اضافة الى الانشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل (الصناعات البتروكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الاسمدة، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية) ليصبح النفط مصدر للعديد من العمليات الانتاجية الصناعية الضرورية.

ثالثا: النفط مصدر للإيرادات المالية: حيث تتضح هذه الاهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والايرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على

[1] اميرة ادريس، (2016): تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980 2014)، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، ص91.

الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الايرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة عندما يكون على شكل مشتقات نفطية (وليس على شكله الاولي كمادة خام)[1].

1. النفط اهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لنسبتها العالمية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد اهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الاساسي في ميزان مرفوعاتها[2].

2. دور النفط في تنشيط الاسواق المالية: توجد بورصات كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الاسواق المالية، حيث ظهرت هذه البورصات لأول مرة بعد الازمة النفطية الاولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات و التسعينات، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وهي بمثابة تعهد بالبيع او الشراء لكمية محددة من النفط الخام او مشتقاته وتوجد ثلاث بورصات كبرى في العالم هي سوق نيويورك للتبادل (nymax)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)ومعظم المتعاملين فيها من المضاربين الذين يهدفون الى تحقيق الارباح والاستفادة من تقلبات الاسعار من خلال عمليات المضاربة، التحوط والموازنة[3].

المطلب الثاني: مفهوم وانواع اسعار النفط

ان اسعار النفط من العوامل الاساسية التي تعتمد عليها الدورة الاقتصادية اذ تؤثر بشكل مباشر على العديد من القطاعات، كما ان هناك العديد من العوامل والاعتبارات التي تلعب دورا رئيسيا في حديد اسعار النفط وتغيرها باستمرار.

[1] طرشي مريم، مسخر حدة، "أثر تقلبات اسعار النفط على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر لفترة (2000 2016)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص ص 13،14.

[2] قصي عبد الكريم ابراهيم، "اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، الهيئة العامة السورية، دمشق، 2010، ص18.

[3] بوجمعة قويدري قويشيح، "انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2009، ص ص 56،57.

الفرع الاول: تعريف اسعار النفط: للسعر النفطي عدة تعاريف منها:

"**يعرف سعر النفط** على انه: تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية السوق السائد حينها[1].

او هو" مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب يهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين اسعار النفط على اساس البرميل الامريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7 8 براميل حسب كثافة النفط"[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر النفط على انه: الثمن الذي يتم عنده بيع او شراء برميل النفط الخام في الاسواق العالمية يتحدد هذا السعر بناء على عدة عوامل عديدة منها العرض والطلب.

الفرع الثاني: انواع اسعار النفط: لقد تعددت انواع اسعار النفطية وتتمثل في:

اولا: الاسعار المعلنة

اعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي (Standard Oil of New Jersey Company)الأمريكية عام 1880م، حينما كانت السوق النفطة تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873م، ومن ثم فقد أُعلنت من جانبها اسعارا على النفط المستخرج إلى الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير[3].

ثانياً: الأسعار المتحققة أو الأسعار الفعلية

وهي الأسعار المعبر عن قيمة السلعة النفطية والمُجسد لها بوحدات نقدية معلومة وفي زمن معلوم والمتفق عليه بين الاطراف المتبادلة في السوق الدولية، ظهر هدا النوع من الأسعار في فترة اواخر الخمسينات من القرن العشرين نتيجة لوجود اطراف اجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ولوجود انماط استثمارية نفطية جديدة "نمط المشاركة أو ما يعرف بالاتفاقيات المشاركة النفطية" إذ احتسبت

[1] وسام عمرون، "أثر تقلبات اسعار النفط على الاتفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية (2000 2020)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023، ص10.

[2] سيد احمد فتحي، احمد الخولي، "اقتصاد النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الخامسة، 1997، ص27.

[3] نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 2000م، ص ص 18، 19.

بموجبها أسعار الكميات النفطية المتبادلة بين الأطراف المعنية بذلك وقد عبر هذا السعر فعلياً عن قيمة السلعة النفطية في الأسواق الدولية منذ ذلك التاريخ[1].

ثالثا: اسعار الاشارة

تكون هذه الأسعار عادةً في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين الاسعار المعلنة والاسعار المتحققة، شركةٍ وأخرى من الشركات التابعة لنفس الأصل المملوكة والأم لأغراض مختلفة، وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 جويلية/يوليو 1965 انفرجي، وحددت اسعار الاشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز ان تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله باقل من هذه الاسعار، كما طبقتها فنزويلا، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في اراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الاسعار اعتبارا من يوم 1 كانون الثاني يناير 1967 افرنجي، وليس على اساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا[2].

رابعاً: أسعار التكلفة الضريبية(The Tax-Paid Prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الامر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الاقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس لوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الاسعار المتحققة في السوق النفطية، اذ ان النفط الخام بأقل من هذه الاسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.

خامساً: الأسعار الآنية(The Spot Price)

وهي عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن او مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبيراً[3].

[1] محمد أحمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص 359.

[2] نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21،22.

[3] مريم طرشيي، حدة مسخر، مرجع سبق ذكره، ص20.

المطلب الثالث: مراحل تسعير النفط

يمكن تقسيم مراحل تسعير النفط إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة كما يلي[1]:

الفرع الأول: مرحلة تسعير النفط من خلال الاحتكار المطلق:(1939 – 1920) تسعير النفط لهذه المرحلة يمكن تقسيمها ثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة نقطة الأساس الواحدة: فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الاساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخدمات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا اليه تكاليف النقل والأمين من منطقة خليج المكسيك الى مناطق الاستيراد.

ثانياً: مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: بموجب هذا النظام الجديد تمت اضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي اضافة الى منطقة خليج المكسيك، فكان النفط الخليج العربي يحسب على اساس خامات خليج المكسيك في الاسواق الدولية مضاف اليه اجور الشحن الحقيقية من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك.

ثالثاً: مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: وصار يحسب السعر في هذه المرحلة باحتساب سعر النفط الخليج كما يلي: سعر نفط الخليج العربي مضافا اليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمين بقرب انجلترا.

الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر النفط في ظل الانحصار الاحتكاري (1950 1980): تسعير النفط لهذه المرحلة يمكن تقسيمها الى ثلاثة مراحل:

أولا: قاعدة صافي المحقق: وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الامريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الاسعار المعلنة للنفط.

ثانيا: قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة اصبحت منظمة الاوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

[1] مروة شتيوي، شبيلة شتيوي، "أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000 – 2016"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص ص29 30.

ثالثا: قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في اسعار النفط حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحا الخاصة.

الفرع الثالث: مرحلة تسعير النفط في ظل المنافسة الحرة (1980 – حالياً): أنشأت السوق الحرة منذ نصف قرن من طرف الشركات البترولية الكبرى يهدف ضمان توزيع المنتجات البترولية لنفسها، وتوفير حاجيات السوق الاوروبية ولم تكن هذه السوق سوق النفط لكن منذ 1983 تغير اتجاهها لسببين:

الحصار النفطي: لجوء بعض المنتجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون النفط في قيضتهم.

التغيير في هيكل الصناعة النفطية: هذه التغيرات جعلت من السوق الحرة سوق مرجعية للنفط، كون الوضع القانوني للشركات البترولية تغير، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر مستورد، وأيضاً أنشأت الدول المستهلكة للوكالة الدولية للطاقة كجهاز يراعي مصالحها ومن جهة أخرى ظهرت دول نفطية جديدة (النرويج، الهند) حيث تجاوز حجم انتاجها انتاج الأوبك(OPEC) .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام او منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف اشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية او لغرض انتاجي، ويتأثر الطلب النفطي بالعوامل التالية:[1]

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

يعتمد الاستقرار في السوق النفطي العالمي على العرض والطلب، لان النفط سلعة استراتيجية عالمية، فهناك عوامل مؤثرة في جانب العرض وأخرى في جانب الطلب، ومن أهم هذه العوامل :

[1] منال بلقاسم، "أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2019/2018، ص 45.

الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط: يقصد بالطلب النفطي بمقدار الحاجة الإنسانية كماً ونوعاً على السلعة البترولية كمادة خام أو كمشتقات نفطية عند سعر معين وفي فترة زمنية محددة لتلبية الحاجة الإنسانية سواء كانت لاستهلاك أو لغرض انتاجي، يتأثر الطلب النفطي بالعوامل التالية:[1]

1. **معدل النمو الاقتصادي :** يعتبر النمو الاقتصادي عاملاً مؤثراً في الطلب على النفط، حيث توجد علاقة طردية بين معدلات النمو واستهلاك النفط، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي ارتفعت الكميات المستهلكة من النفط، خاصة مع التطور في الهائل في التكنولوجيا واعتماد هذه الوسائل على النفط كمصدر أساسي للطاقة، اما في حالة انخفاض معدلات النمو فهذا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي علاقة متداخلة بين هذين العاملين فكل عامل يؤثر في الاخر اضافة الى ما سبق فالدول المتطورة تعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة خاصة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية.
2. **التطور الصناعي:** يعتبر النفط مكونا أساسيًا للعملية الإنتاجية، ويعتمد عليه في التطور الاقتصادي وبالتالي فإن الطلب على النفط يعكس مستوى التقدم الاقتصادي والكم الهائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، اضافة الى وسائل النقل البري والبحري والجوي التي تعتمد على النفط كمصدر مهم للطاقة ومن هنا يظهر لنا تزايد الطلب على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي.
3. **سعر النفط:** يعتبر سعر النفط عاملًا أساسيًا ومهمًا في تحديد الكمية المطلوبة، فإي انخفاض في السعر يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس صحيح، وعبر التاريخ كان انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى توسع الطلب على النفط وارتفاع أسعاره يقابله انخفاض في الطلب.
4. **المواد الطاقوية البديلة:** يعتبر مدى توفر الطاقات البديلة للنفط بتكلفة تنافس أسعار النفط عاملا مؤثرا على الطلب على النفط بزيادة اعتماد الدول المستهلكة على هذه المصادر، حيث تعمل الدول المتقدمة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط وتزايد الطلب عليه، الى وضع استراتيجيات طاقوية وطنية بديلة، حيث تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة بأنجح طريقة ممكنة، وبأقل تكلفة.[2]
5. **الاستقرار السياسي في العالم:** الاضطرابات السياسية قد تكون في بعض الأحيان في نقص الامدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكا للنفط للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية

[1] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 62.

[2] شريفة العابد برينيس ، نور الهدى دحماني،"اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، نحو ضرورة التنويع الاقتصادي" ، محلية أبحاث اقتصادية معاصرة ، جامعة الشادلي بن جديد الطارف ، الجزائر ، العدد 01 ، 2020/03/30 ، ص 19.

المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الامدادات وهذا ما يجعل الأسعار ترتفع ويحدث خلل في التوازن بين العرض والطلب على النفط.[1]

6. المناخ: يعتبر عامل المناخ عاملا ثانويا لكون تأثيره على الطلب البترولي قليل نسبيا وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، يرتفع استهلاك الطاقة في البلاد التي يزداد فيها البر في الشتاء بطبيعة الحال عن البلاد معتدلة المناخ وفي حالة الكوارث الطبيعية كإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الامريكية سنة 2007 كان له الأثر الكبير على الطلب العالمي من النفط.[2]

7. النمو السكاني: عامل النمو الديموغرافي من العوامل المؤثرة على الطلب حيث زيادة عدد السكان يقابله ارتفاع الطلب، وهذا ما نلاحظه في الصين والهند حيث ترتفع احتياجات الصين والهند من النفط على سنة لكن هذا العامل لا يعتبر أساسياً لأن تأثيره يكون نسبياً[3].

الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة. ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة في السوق[4]، ويتأثر العرض النفطي بالعوامل التالية :

1. الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من فكرة ان الطلب يخلق العرض، بحث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات

[1] ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005 ، ص 29.

[2] شفيق راس الجبل ، سعيد معوش ،"اثر تغيرات النفط على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2013-2018)" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة– ، الجزائر ، 2020 ، ص24.

[3] سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[4] رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد177، ص 183.

المعروضة من النفط، اذا فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الاخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر ايضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار[1].

2. **الاحتياطات النفطية العالمية:** تعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتوقع فيه الاستكشاف ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن حسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، وحجم الاحتياطات غير مؤكدة، [2]ومنه فإن العرض النفطي يرتفع عند ارتفاع حجم الاحتياطات والعكس.

3. **سعر مصادر الطاقة البديلة:** قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصدر اقوى للطاقة مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره اقل مصادر الطاقة تكلفة، لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية، الذرة، الفحم، بعد ما تم اهماله سابقا فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (كالذرة) واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا.[3].

4. **عمليات البحث والتنقيب** :تعتبر عمليات البحث والتنقيب من اهم العوامل المحددة للمعروض النفطي، وكان من أسباب انهيار أسعار النفط سنة 1986 كثافة عمليات البحث والتنقيب التي جرت في بحر الشمال والمكسيك نتيجة ارتفاع اسعار النفط، وبالتالي زاد المعروض النفطي مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط حيث وصلت إلى أقل من 13 دولار للبرميل، وهذا الانهيار أثر على دول الاوبك التي تعتمد كل دولها على تصدير النفط للحصول على الإيرادات.

وينعكس التطور التكنولوجي على عمليات البحث والتنقيب حيث تصبح العملية اقل تكلفة، وفي اقل فترة زمنية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

5. **المنافسة بين المنتجين للنفط :**

ان السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة او شركة نفطية الحصول على اكبر حصة من السوق وعلى ارض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الاوبيك ودول غير

[1] مراد علة، "تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2014-2000)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ص ص 203 204.

[2] عبد الحميد لخديمي، "أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصادات النفطية (دراسة حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 45.

[3] عبد الرحمان دخلي،"اثر تذبذب أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص علوم مالية، جمعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، 2015 ، ص ص 57،56.

أعضاء في المنظمة ، وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطي ، إضافة الى ذلك فإن المنافسة يمكن ان نجدها بين دول أعضاء منظمة الأوبك نفسها، وهي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخم وهائل من النفط ، والتي تحاول بيع اكبر كمية ممكنة من النفط فهي لا تهتم بالأسعار لأنها لا تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية، اما الدول الضعيفة والمتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعاني منها وبالتالي يصعب على أوبك في بعض الأحيان فرض حصص الإنتاج لكل دولة عضوة.[1]

المطلب الثاني: العوامل السياسية والجيوسياسية

فهي تؤثر في أسعار النفط من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج، وكميات المعروض العالمي، وفي مستوى الطلب أيضًا. ذلك ان الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد اماكن الإنتاج، او طرق النقل والتوزيع او اماكن الاستهلال تؤثر في أسعار النفط. كما تتأثر الاسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وعلى الصعيدين الاقليمي والعالمي بحيث ان حدوث اي نوع من الاضرابات السياسية على اي من تلك الأصعدة من شانه ان يؤثر في مستويات أسعار النفط [2].

المطلب الثالث: عوامل اخرى

بالإضافة الى العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية هناك عوامل اخرى تؤثر في أسعار النفط وتمثّل في[3]:

الفرع الأول: عامل الندرة: كزن النفط سلعة ناضية فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الامر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.[4]

[1] شفيق راس الجبل ، سعيد معوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 53،54.

[2] سارة داي، "أثر تقلبات أسعار النفط وتداعياتها دائمًا على الاقتصادات الدولية"، محلية التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة الاخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 426.

[3] وهيبة زمال، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي): دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 65.

[4] عماد الدين محمد المزيني ، "العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد الأول ، غزة ، فلسطين ، 2013 ، ص340.

الفرع الثاني: العوامل الفنية: تؤدي اعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشاكلات فنية او حريق الى وقف الانتاج لفترة زمنية محددة، وقد شهد سنة 2008 حدوث حرائق وفيضانات ادى الى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق اخرى.

الفرع الثالث: العوامل النفسية: تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي لتشكّل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط. كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها الى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

المبحث الثالث: اثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات المعتمدة على النفط

ان تقلبات أسعار النفط من اهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العالمي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها، حيث تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وميزانيتها والاستقرار المالي والنقدي.

المطلب الأول: تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي تقلب مستمر بين الارتفاع والانخفاض، وينعكس ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة وايضا على اقتصادات الدول المستوردة.

الفرع الاول: اثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط: نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عام 1973، فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة الى ما حققته من مكاسب سياسة، فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الانتاجي براس المال اللازم واستقطاب الايدي العاملة الفنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر الى مثل هذه العاملة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، نمو وارتفاع مستوى معيشة الافراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد

ادى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية او الانتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات[1].

الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط تتمثل في :

1. انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي :انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1992 لتبلغ 202 مليار دولار بعد ان تجاوزت (279) مليار دولار سنة (1980) بسبب الظروف السائدة آنذاك، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الانفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.
2. انخفاض حجم الفرائض المالية النفطية :ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية الى السحب من اموالها المودعة لدى البنوك الاجنبية لتغطية جانب من انفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض وتراجعت هذه الفوائض من (106) مليار دولار عام 1980 إلى (59) مليار دولار 1981.
3. تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مرفوعاتها.
4. انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية واطالة عمر النفط لديها.
5. انخفاض أسعار النفط يشجع الدول عن ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية بدلاً من اعتمادها الكلي او شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة واحدة[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات النفط وعجز الموازنة العامة في الدول النفطية

يعد رصيد الميزانية العامة مؤشراً هاماً لصحة الاقتصاد الوطني، فالفائض المالي يدل على قوة الاقتصاد بينما يشير العجز إلى وجود مشاكل اقتصادية تتطلب معالجة، ويتطور رصيد الميزانية تبعاً لتطور العائدات العامة التي تشكل الجباية البترولية جزءاً كبيراً منها في اقتصاد الدول النفطية، وهو ما يؤكد الأهمية الكبيرة لقطاع الطاقة ولتقلبات اسعارها في تمويل الميزانية العامة.

عند ارتفاع أسعار النفط تزداد الإيرادات مما يمكن الحكومات من تحقيق فائض في الميزانية وغالبا ما تقوم به الحكومات بزيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية او رفع الأجور،

[1] كامل بكري واخرون، "الموارد واقتصاداتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 1986، ص 223.

[2] أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 193.

الدعم الحكومي وبعض الدول تستغل الفوائض النفطية لإنشاء صناديق سيادية تساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وعند انخفاض اسعار النفط يؤدي إلى تراجع ارادات الدول النفطية تعتمد ميزانيتها على عائدات النفط كمصدر أساسي للدخل مع استمرار النفقات العامة عند مستوياتها المرتفعة وهذا يؤدي إلى عجز في الميزانية، ولتعويضي العجز قد تضطر الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي مما يزيد من عبء الديون والفوائد المستحقة.[1]

المطلب الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الاستقرار المالي والنقدي

تؤثر الصدمات النفطية بشكل مباشر على الاستقرار المالي والنقدي، حيث تؤدي إلى تقلبات في أسعار النفط الى تغيرات فب الإيرادات الحكومية، والتضخم وسعر الصرف، مما ينعكس على السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي للدول المعتمدة على النفط.

الفرع الاول: أثر الصدمات النفطية على الاستقرار النقدي:

أولا: أثر صدمة سعر النفط على التضخم:

صدمة سعر النفط هي احدى الصدمات الخارجية البارزة التي تؤثر على معدلات التضخم وهذا التأثير يكون من خلال قناتين مختلفتين:

بشكل مباشر: حيث أن أسعار الوقود هي جزء من مكون الطاقة لما يسمى بمؤثر اسعار التضخم الرئيسي.

بشكل غير مباشر: صدمة أسعار النفط تكاليف الإنتاج وتولد تأثيرات على الاجور والمداخيل المرتبطة بالتغيرات في اسعار المستهلك

ويختلف تأثير صدمات أسعار النفط على التضخم باختلاف مصدر الصدمة كما يختلف انتقال صدمات أسعار النفط باختلاف بيئة التضخم الحالية واتجاه الصدمات، وهذه الاختلافات بين أنواع الصدمات، وتظهر صدمات عرض النفط والطلب على النفط تأثيرا تضخميا أكبر في فترات التضخم المرتفع، إذ أن الصدمات السلبية لها اثير انكماش اعلى في بيئة تضخم منخفضة، ونجد ان صدمة أسعار الغير متوقعة يعقبها ارتفاع في معدل التضخم، حيث تشير الاستجابات لصدمة أسعار النفط التي تسبب التضخم إلى ان هذا التأثير فوري بالنسبة لمعظم البلدان. فارتفاع أسعار النفط سيرفع من تكلفة المعيشة،

[1] أسامة بوعرفة، بلقاسم بودالي، "تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022"، مجلة المالية والاقتصاد، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد 02، 21/09/2024، ص 232 " 233.

الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم، وتختلف حالات العرض والطلب على النفط في معظم الفترات، والتي يكون لها تأثيرات مختلفة على التضخم، وبالتالي يظهر ان هناك علاقة غير خطية ومتغيرة مرور الوقت بين النفط والتضخم.

ثانيا: أثر صدمة أسعار النفط على سعر الفائدة:

بينت دراسة (Siani, Falimingfar,2010)1 إلى أن تأثير صدمة أسعار النفط على سعر الفائدة كان هبوطيا في البداية، ولكن اعتباراً من الربع الثالث، تحوّل إلى علاقة تصاعدية تستمر في النمو، كما أوضح (Jomae ,2003)2 أيضاً أن صدمات أسعار النفط لا تحدث آثارًا كبيرة على سعر الفائدة، وان تأثير لتقلبات أسعار النفط على معدلات الفائدة، ووجود علاقة تكامل بين سعر النفط ومعدلات الفائدة.

الفرع الثاني: أثر الصدمات النفطية على الاستقرار المالي:

أولا: أثر صدمة أسعار النفط على الإيرادات :

تعتبر الإيرادات العامة مجموعة دخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فهي متنوعة ومتعددة بتعدد مصادرها.
والدول النفطية التي تعتمد اقتصادياً مباشراً على النفط فقد كانت إيراداتها العامة من تذبذبات، فبحدوث صدمات نفطية ايجابية ترتفع الإيرادات النفطية، والتي بدورها ترفع من قيمة الإيرادات العامة اما الصدمات النفطية السلبية التي تؤثر سلباً في الإيرادات العامة وبالتالي خلقت عجز في الموازنة العامة[1].

ثانيا: أثر صدمة أسعار النفط على الإنفاق :

ان ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤدي إلى توسع في مشاريع الدولة والخدمات الاجتماعية او رفع رواتب من خلال زيادة النفقات العامة لكن بمجرد مواجهة صدمة نفطية تلجا الدول الى خفض الانفاق على المشاريع او دعم الخدمات الاجتماعية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد.[2]

[1] عبد القادر ودليل، محمد محفوظا مأمون، "تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر – دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (1970–2005)"، مجلة أعمال، جامعة عي فاري العبدية – الجزائر، العدد 55، ديسمبر 2022، ص 454.

[2] سيدي مسعودي والسه موسى، "تأثير الصدمات حول النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018)"، مجلة الإيرادات المالية والخدمات الإدارية، جامعة سيدي بلعباس – الجزائر، العدد 55، ديسمبر 2022ص 337

ثالثا: أثر صدمة النفط على ميزان المدفوعات :

عند ما ترتفع أسعار النفط تزيد ايرادات الدول المصدرة للنفط من صادراتها النفطية، وهذا ما يتسبب في فائض في ميزان المدفوعات، وتلجأ الدول النفطية هدا الفائض لزيادة احتياطاتها من العملة الأجنبية، وانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، مما قد يتسبب في عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وبالتالي استخدام احتياطاتها الأجنبية لتحويل العجز[1] .

[1] عبد القادر خليل، محمد محفوظ ماجن، مرجع سبق ذكره، ص484

خلاصة الفصل

يتضح من خلال ما تقدم في أن أسعار النفط لا تشكل مجرد متغير اقتصادي عابر، بل تُعد أحد المحركات الأساسية لمسار الاقتصاد في الدول الريعية، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل ميزانياتها، كما هو الحال في الجزائر. فالتقلبات الحادة التي تميز السوق النفطية، سواء نتيجة لعوامل اقتصادية، سياسية، بيئية أو حتى نفسية، تُلقي بظلالها على الاستقرار المالي والنقدي، وتُحدث اضطرابات في النمو الاقتصادي ومؤشرات الأداء الكلي .ففي فترات ارتفاع الأسعار، تشهد الدول النفطية تدفقًا كبيرًا للعوائد مما ينعكس إيجابًا على الإنفاق العمومي ومشاريع البنية التحتية، ويخلق مناخًا اقتصاديًا أقرب إلى الاستقرار، وهو ما يُعزز من جاذبية هذه الدول لرؤوس الأموال الأجنبية، ولو بشكل مؤقت. بالمقابل، عندما تنخفض الأسعار بشكل مفاجئ أو مستمر، تتقلص الإيرادات وتُصاب الميزانيات العامة بالعجز، مما يدفع إلى إجراءات تقشفية تمس قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات وضمان استمرارية المشاريع، وهذا يُقوّض الثقة في مناخ الأعمال .تكمن خطورة هذا النمط في هشاشة البنية الاقتصادية التي يُغذيها الاعتماد المفرط على مورد واحد، وهو النفط، دون تنويع حقيقي للقطاعات الإنتاجية، وتبرز هذه الهشاشة في تأثر مجمل السياسة الاقتصادية، بما في ذلك سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتغيرات الخارجية الخارجة عن سيطرة الدولة وهو ما سوف نتناوله في الفصل الموالي.

.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في العصر الحديث، إذ يتيح تدفّق رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصادات الوطنية، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية وتحسين الكفاءة وتوسيع قاعدة فرص العمل.

وتكمن أهميته في كونه وسيلة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال دعم القطاعات الحيوية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرات المحلية عبر نقل المعرفة والتقنيات، ومع تصاعد وتيرة العولمة وتكامل الأسواق، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا محوريًا في تعميق الترابط الاقتصادي بين الدول، وفي تشكيل خريطة التدفقات الرأسمالية على المستوى الدولي، كما باتت الدول تتنافس لجذب هذه الاستثمارات عبر تهيئة مناخ أعمال مناسب، وتقديم حوافز تشريعية ومؤسساتية.

ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ب**تقلبات أسعار النفط،** لاسيما في الدول ذات الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى تغيّر مستوى الإنفاق الحكومي، واختلال التوازنات المالية، ما قد يؤثر سلبًا على مناخ الأعمال وثقة المستثمرين الأجانب.

وهو ما سوف نتناوله في هذا الفصل:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني:** محددات وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثالث:** دور تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار واحد من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومسار للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين، بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت من الأوقات، لأنه يساهم بدور مهم وهو ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية، ويعتبر سبيلا بالغ الأهمية في تحقيق أدنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم لامتلاكه أسهم إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف.[1]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تحويلات لرؤوس أموال من مستثمر سواء كان فردا أو شركة إلى مشروع أجنبي في دولة مضيفة على أن يمتلك المستثمر الأجنبي رقابة حقيقية على هذا المشروع نتيجة لهذا الاستثمار ويمده بخدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية.[2]

ومن التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ويهدف إلى تحقيق عائد يفوق ما يحققه في دولته.[3]

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات. وأهم هذه الأشكال ما يلي:

---

[1] عدنان داود محمد العذاري "الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى،2016، ص55.

[2] لطيفة كلاخي،"أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الدول MENA"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى،2017، ص94.

[3] علي عبد الوهاب نجا، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2015، ص36.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركjoint-venture

يعرف هذا الشكل للاستثمار المباشر بأنه: أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة (المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي الوطني) والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع، أو العملات التجارية.

فهذا النوع من الاستثمار المباشر يقوم على مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني في ذات المشروع منذ بداية المباشرة فيه أو في تاريخ يتفق عليه، سواء حصل ذلك بالضغط من قبل الدولة المضيفة، أي عن طريق الأنظمة واللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية، أو كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة.

وتتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا بشكل نقدي وبعملة البلد الذي يرد منها رأس المال الأجنبي، وقد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج، ويقدم رأس المال الوطني كافة احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية.[1]

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي wholly owned foreign investments

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي أو الشركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها فإنها كثيرا ما تتردد في التصريح لهذا المستثمر أو الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار.[2]

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، "دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2005،ص38،37.

[2] المرجع نفسه،ص47.

ثالثا: الاستثمار الخاص في المناطق الحرة free economic region

تسعى معظم دول العالم إلى جلب الاستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها، فقيام معظم المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية أو الجمركية وعمالة رخيصة نسبيا تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر.

رابعا: مشروعات عمليات التجميع assembly operation project

وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصير منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقوم الظرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة مقابل عائد يتفق عليه، ولعلا أبرز المشروعات المقامة وفق هذا النمط، مصانع السيارات والجرارات والشاحنات.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي.[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها منه، في مقابل ذلك لا ينفي خلوه من العيوب.

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: على مستوى الدولة المضيفة:

يمكن إجمالها في:

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركة الأجنبية.[2]

[1] لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، ص 102،103.

[2] مشتاق بارك، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 01، الرياض، دون سنة، ص 136.

2. إن الاستثمار الأجنبي يزكي روح المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصبح من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء والتوسع وتطوير منشآتها.
3. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري.
4. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع حصيلة الضريبة للحكومة، نتيجة لارتفاع المداخيل والأرباح التي تخضع للضريبة.
5. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة.
6. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا مخففا لحدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشر وغير مباشر.
7. إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.[1]

ثانيا: على مستوى الدولة الأم:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة الأم فيما يلي:

1. استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
2. احتكار التكنولوجيا.
3. استغلال هذه الشركات لغاية سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.[2]

[1] ريم ثوامرية، منير خروف، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، NOORPUBLISHING، الجزائر، 2017، ص 60.

[2] سفيان لرادي وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1970-2012**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02 ، ديسمبر 2017، ص 155.

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: على مستوى الدولة المضيفة:

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر إلا إنه يواجه العديد من العيوب والمتمثلة في:

1. غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، ويزداد الأمر سوءا في حال قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أمواله للخارج الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
2. قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.
3. إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
4. إن اختلاف العادات والتقاليد بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
5. إن منح الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية.
6. تقوم الشركات متعددة الجنسيات في تضخيم الأنشطة المتعلقة بالخدمات من طرف الشركة الأم.[1]

ثانيا: على مستوى الدولة الام:

تتمثل أهم العيوب على مستوى الدولة الأم فيما يلي:

1. حرمان الدولة المصدرة من الضرائب الدخل على الشركات.
2. تصدير فرص العمل.

[1] ريم ثويامرية، منير خروف، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

3. التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[1]

المبحث الثاني: محددات واثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك أسبابا عديدة تؤدي الى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لراس المال للقيام بعملية الاستثمار الاجنبي المباشر، او من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات التي تضعها امام المستثمر الأجنبي، وفيما يلي نتناول اهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره والمخاطر المرتبطة به

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية، التي يمكن ان تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة او دولة معينة.[2]

الفرع الأول: المحددات السياسية القانونية والتشريعية:

تشمل هذه المجموعة عدة متغيرات تتعلق بالإطار السياسي والتشريعي في الدول المضيفة للاستثمارات ومن اهم هذه المتغيرات ما يلي:

أولا: الاستقرار السياسي: حيث يعد من أبرز محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويلعب دورا هاما في توفير المناخ الاستثماري الملائم، ومن أكثر المخاطر التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية مخاطر الغاء العقود المبرمجة بينها وبين الدولة لأسباب سياسية، ومصادرة الحكومة للمشروعات الأجنبية او تصفيتها من خلال الاستيلاء عليها دون تعويض مادي، او تأميمها بتحويلها الى ملكية عامة، ولذا يجب على الدول النامية طمأنة المستثمرين الأجانب عن طريق النص صراحة في قوانينها على انه لا يجوز تأميم الاستثمارات الأجنبية او مصادرتها او الحجز عليها، ما لم يقم المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد لو الافرار بالمصالح القومية ويكون ذلك بناء على حكم قضائي.[3]

---

[1] زياد محمد عرفات أوليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 17.

[2] لطيفة كلاني، مرجع سبق ذكره، ص133

[3] عبد الحليم صالح، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار دراسة تطبيقية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص45-46.

ثانيا: التشريعات والإطار القضائي: يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئة الاطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار والملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي سن القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة ونطاق الاستثمارات.

ونظرا لان جملة هذه الإجراءات القضائية تصدر من طرف الحكومة فقد يستدعي إقرار مثل هذه القوانين والتشريعات وقتا طويلا، وقد اثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة اتباع هذه التشريعات وإقرار مثل هذه القوانين لضمان اقل قدر من المعوقات للاستثمارات وتسريع الوقت في قيامه.[1]

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية:

تؤدي المحددات الاقتصادية دورا هاما في التأثير على القرار الاستثماري، حيث تؤثر تلك المحددات بشكل مباشر على رسم المستثمر الأجنبي لتصور مبدئي عن الأداء المتوقع للمشروع الاستثماري في الدولة المضيفة:[2]

أولا: حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فان كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فان الاستثمارات الأجنبية تتدفق باتجاهه املا في تحقيق اقصى عائد والعكس صحيح.

ثانيا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة: حيث ان وجود سياسات اقتصادية (نقدية ومالية) مستقرة يمكن ان يكون محفزا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالاستثمار المباشر يعد عملية طويلة الاجل، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تحفيز الاستثمار.

وتعد الحوافز الضريبية من العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاع معدلات الضرائب قد يكون له أثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية والعكس.[3]

ثالثا: الانفتاح الاقتصادي: يميل الاستثمار الأجنبي الى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الإنتاج الامر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود

[1] منير خروف، ليندة فريحة، "مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية"، دار الكتاب الجامعي، الامارات، الطبعة الأولى، 2017، ص175.

[2] عبد الحليم صالح، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3] المرجع نفسه، ص45.

اية اختلالات في هذه الاسواق (عناصر الإنتاج)، وبما ان المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها الى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي ضمانا للعائد الكبير، وتنفر من الاقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيود على حركة التبادل الدولي التجاري وعلى حركة عناصر الإنتاج.[1]

رابعا: جودة البنية التحتية: فعالية البنية التحتية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل امدادات الكهرباء، وشبكات النقل من الطرق والموانئ والمطارات وخطوط السكة الحديدية، وشبكات الاتصالات، وامدادات النفط والغاز.

الفرع الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية

تشير هذه العوامل الى مدى انفتاح المواطنين على الثقافات الأخرى، وإمكانية تكاملهم مع الاقتصاد العالمي، وتشمل متغيرات مثل:

أولا: رأس المال البشري والعمالة المؤهلة: فوجود العمالة الماهرة يعد من العوامل الهامة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخصوصا إذا كانت منخفضة التكلفة مقارنة بدول أخرى، ففي ظل انتشار عمليات الاسناد الخارجي لبعض الأنشطة او المراحل الإنتاجية كثيفة العمل والتي لا تتطلب قدر كبير من التكنولوجيا، أصبحت دول جنوب شرق اسيا وبعض الدول الافريقية مواقع خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، متأثرة بعوامل انخفاض تكلفة الايدي العاملة.

ثانيا: النظام التعليمي: فتحسن مستوى التعليم في دولة يشير الى قدرة قوة العمل المحلية على المنافسة الدولية، وعلى إمكانية رفع انتاجيتها، مما يعد حافزا لجذب المزيد من التدفقات الواردة، كما ان ارتفاع نسبة الامية قد يؤثر سلبيا على جذب الاستثمارات وخصوصا التي تتطلب قدرا معينا من المعرفة الفنية.[2]

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

بما ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استراتيجية لتنمية أي بلد، ليس فقط لأنها تعظم رؤوس الأموال المحلية، ولكن لأنها تخلق مناصب شغل، تحسن الإنتاجية، تنقل التقنيات التكنولوجية، تزيد

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] المرجع نفسه، ص45-47.

الصادرات، مع تعزيز القدرات الابتكارية للبلدان النامية،[1]الا انها لها مجموعة من الاثار التي تؤثر على الاقتصادات المضيفة ومنها ما هو إيجابي وأخرى العكس:

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي:

ان تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافدا إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية، فإن الاستثمار الأجنبي يضيف الى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي الى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محليا وزيادة الصادرات، والنتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

ان وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي الى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل.

ان دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي الى زيادة عوائد الدولة وبقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية جديدة وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.[3]

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

ان التكنولوجيا لا تضمن العمليات العملية فحسب بل تشمل على المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وان تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، وصارت بذلك التكنولوجيا

[1]عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2]عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص75.

[3]محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص104-105.

أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (70%- 75%).[1]

تساهم الشركات متعددة الجنسيات اسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، ونتوقف درية استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير.[2]

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:

على الرغم من وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، ناجم عن تدفق راس المال للداخل، والذي يعكسه ميزان العمليات الرأسمالية، كما قد يظهر هذا الأثر الإيجابي من خلال المشاريع الاستثمارية الموجهة نحو التصدير، لكن هذا الأثر غالبا يكون محدودا وخاصة في البلدان النامية مقارنة بالأثر السلبي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر حينما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات باستيراد مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، او عندما نقوم بإعادة الأرباح الى البلد الموطن، وهو ما يمثل تحويلات عكسية للموارد او تدفقا للخارج، يؤدي الى مزيد من العجز في موازين مدفوعات الدول النامية، ان زيادة الاستثمارات الأجنبية من البلد الموطن غالبا ما تصاحبها زيادة واردات البلد المضيف من نفس البلد، وهذا يعزى الى ان الشركات متعددة الجنسيات تستمر في شراء مدخلات انتاجها من مورديها التقليديين، ومع تدفق المزيد من الاستثمارات قد تصبح الدولة المضيفة حتما ستعاني من عجز في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات والتي لا يقابلها زيادة مماثلة في الصادرات.[3]

5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم:

يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره في حساب رأس المال وبالتالي يؤثر في موقف سوق النقد الأجنبي وفي سعر الصرف.

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] اميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية -دراسة مقارنة- (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)"، الدار الجامعية تانيس، 2004-2005، ص38.

[3] عبد الحليم صالح، مرجع سبق ذكره، ص59-60.

ويكون أثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا في أداء السياسة النقدية في البلدان النامية، عن طريق تأثيرها في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فعندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف تام المرونة، فان تدفق رؤوس الأموال يؤدي الى رفع قيمة عملة البلد المضيف وانخفاض في السعر النسبي للسلع المستوردة، ويرفع الاستهلاك المحلي، وبالتالي تنخفض الضغوط التضخمية، وبذلك يقل احتمال ان يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي أثر تضخمي. اما في حالة سعر الصرف الثانية والذي استخدم لضمان استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المشاركين في بريتن وودز، وهذه الأسعار يمكن تصحيحها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي، ان حصول ضغوط تضخمية بسبب التدفقات الاستثمارية الأجنبية فيما إذا كانت هذه التدفقات انعكاسا لزيادة الطلب على النقد الأجنبي عند كل مستوى من مستويات الفائدة، او يقود الى عوامل أخرى، وعلى نحو خاص، يمكن ان تؤدي التدفقات الاستثمارية الأجنبية الى بلوغ سعر الصرف الحقيقي مستويات عالية غير مسيطر عليها.

6- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي:

أظهرت الدراسات آثار مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات العامة، وذلك لخضوع الحكومات الوطنية لضغوطات الشركات الأجنبية لتحقق أهدافها والاضرار بالمصالح الوطنية للبلد المضيف، فالشركات الأجنبية وفروعها تتمتع ببدائل غير متوفرة للشركات المحلية، وهذا ما يجعها تتهرب من الإذعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو واجهت تشريعات جديدة تتعارض مع أهدافها في هذا البلد، ان العولمة واداتها المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي الى الاخلال بالأنظمة والقيم والتقاليد الاجتماعية، وتكون آثارها سلبية، فالثقافات التي ترافق الشركات متعددة الجنسيات في ثقافة المنظمين المادية التي لا تتلاءم مع ثقافة البلدان النامية الأقل مادية، كما ان أسلوب الشركات الأجنبية في الإعلان يمكن ان تؤثر على ثقافة المجتمع من خلال اثر المحاكاة وغالبا ما تكون مشاريع الشركات الأجنبية في المناطق الحضرية، وتكون فرص الاستخدام داخل هذه المناطق وبذلك تحدث هجرة بين المناطق الريفية والحضرية ومالها من آثار ثقافية واجتماعية سلبية كفقدان الوحدة الاجتماعية. [1]

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص83-85

المطلب الثالث: المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات او المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والخدمية في البلدان المضيفة، وهو انجح وسيلة تمويل خارجية ولكن هذا لا يمنع من وجود مخاطر تلازم الاستثمار الأجنبي المباشر لعل أهمها:

الفرع الأول: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

- اغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية والاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والوفير، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتفادون الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية والثقيلة.
- ان تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة الجنسيات وتوجيهها لخدمة أهدافها التوسعية، يؤدي الى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.
- استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات المتعددة الجنسية تستخدمها بشراهة وكثرة لإنتاج اقصى ما يمكن انتاجه ولا تراعي في ذلك الاستعمال العقلاني ولا المحافظة على الثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة.
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.
- التعرض للازمات والهزات الاقتصادية العالمية، لارتباط السوق المحلي بالأسواق الدولية.
- طلب ضمانات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المحلي والتي قد تمس حتى بالسيادة الوطنية.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يؤدي أولا الى تراجع واندثار الصناعات المحلية وثانيا الى موت المنتج المحلي، لان الاثنين لا يستطيعان منافسة ومقاومة المنتج الأجنبي الذي يتميز بالجودة والنوعية.

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن وراءه الدول القائمة به تتمثل في:

أولا: خطر حجم السوق في الدولة المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا إذا كان قريبا من المواد الخام او من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لان التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

ثالثا: خطر تغيرات سعر الصرف: والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال ان التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها الى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها اقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن ان يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع الى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

رابعا: البيئة الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

خامسا: الاستقرار السياسي: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.[1]

المبحث الثالث: دور تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الاجنبي المباشر

يُعد تقلب أسعار النفط من العوامل الاقتصادية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول المعتمدة على النفط كمورد رئيسي.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على البيئة الاستثمارية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عملية من عملية التنويع الاقتصادي إذ يساهم في القطاع الاقتصادي فبارتفاع أسعار النفط وتوفر وفرات مالية تخلق الدول المصدرة للنفط خطط تنموية ومشاريع

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص100-104.

استثمارية من شأنها تجذب مستثمرين أجانب فعند تراجع أسعار النفط بسبب الازمات الاقتصادية يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.[1]

المطلب الثاني: تقلبات أسعار النفط كمحفز او معيق للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ارتفاع أسعار النفط

1. ارتفاع الإيرادات العامة وتحسين البيئة التحتية: توفر إيرادات النفط فرصة لتمويل مشاريع البنية التحتية، مما يُحسّن مناخ الاستثمار (الطرقات، الاتصالات، الطاقة).
2. تعزيز الاستقرار المالي الكلي: الفوائض المالية تُتيح للحكومة السيطرة على عجز الموازنة والدين العام، مما يعطي ثقة أكبر للمستثمرين الأجانب.
3. إنشاء صناديق استقرار سيادية: مثل "صندوق ضبط الموارد"، تُستخدم لتخزين الفوائض وتمويل الاستثمارات مستقبلاً خلال أوقات التراجع، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية.
4. تحسين التصنيف الائتماني للدولة: ارتفاع العائدات النفطية ينعكس إيجابًا على تقييم وكالات التصنيف العالمية، ما يُطمئن المستثمرين الأجانب.
5. دعم برامج التحفيز والتسهيلات الضريبية: بفضل الموارد الإضافية، يمكن تقديم إعفاءات ضريبية أو قروض ميسرة للمستثمرين، خاصة في القطاعات ذات الأولوية (الصناعة، الزراعة).
6. جاذبية الأسواق المالية الوطنية: ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة السيولة في النظام المالي، مما يجعل الأسواق المحلية أكثر نشاطًا وجاذبية للاستثمار المالي[2].

ثانياً: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أو انخفاض أسعار النفط

1. عدم الاستقرار المالي الكلي: انخفاض أسعار النفط يُضعف الموازنة العامة، ويؤدي إلى تقشف اقتصادي، ما يؤثر سلبًا على جاذبية البلد للمستثمرين.
2. تقلبات سعر الصرف: تأثر الدينار الجزائري سلبًا بتراجع العائدات النفطية، مما يزيد من مخاطر التحويل للعملات الأجنبية وبالتالي إحجام المستثمرين.

[1] عبد الله إيدر، صالح عياشي، أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2022، ص 36-37.

[2] UNCTAD (2023). World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All. United Nations Conference on Trade and Development, pp. 76–77.

3. تآكل الثقة في استدامة السياسات الاقتصادية: الاعتماد المفرط على النفط دون بدائل هيكلية يؤدي إلى تقلبات في الخطط والسياسات الاقتصادية، مما يُربك قرارات الاستثمار.
4. تأخر في تسديد مستحقات المستثمرين الأجانب: نتيجة لتراجع الإيرادات، قد تواجه الحكومة صعوبات في تسديد الدعم أو تسهيلات المستثمرين، ما يسبب نزاعات أو انسحابات.
5. تعليق أو تجميد المشاريع الكبرى: مشاريع كانت ممولة من عائدات النفط قد تتوقف فجأة، ما يُضعف الثقة ويؤدي إلى بيئة غير مستقرة للاستثمار.

تزايد البيروقراطية وانخفاض الإنفاق على تحسين مناخ الأعمال: في فترات الانكماش، تُفضّل الحكومات التركيز على النفقات الضرورية، مما يُهمل إصلاحات تحسين بيئة الاستثمار[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات مواجهة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر:

تُعد تقلبات أسعار النفط من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات المعتمدة على العائدات النفطية، حيث تؤثر بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .(IDE) تسعى الدول النفطية إلى تبني استراتيجيات فعّالة للتخفيف من تأثير هذه التقلبات على جاذبيتها الاستثمارية .

1. **تنويع القاعدة الاقتصادية:**

يُعتبر تنويع الاقتصاد من أهم الاستراتيجيات لمواجهة تأثير تقلبات أسعار النفط .من خلال تطوير قطاعات غير نفطية مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة، يمكن تقليل الاعتماد على العائدات النفطية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي .تُظهر تجارب دول مجلس التعاون الخليجي أن التنويع الاقتصادي يُسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى في ظل تقلبات أسعار النفط[2].

[1] IMF (2020). FDI and Oil Price Volatility in MENA Countries. International Monetary Fund Working Paper, pp. 7–10.

[2] خالد راشد الخاطر تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015،الدوحة–https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS PDFDocumentLibrary/Khaled_AlKhater_Paper_on_Gas_and_Oil_Prices_Collapse_Challenges_in_GCC.pdf

2. **تحسين بيئة الاستثمار:**

تُعد بيئة الاستثمار المحفزة عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات الأجنبية .يشمل ذلك تبسيط الإجراءات البيروقراطية، تعزيز الشفافية، وتوفير بنية تحتية متطورة .في الجزائر، أظهرت دراسة أن تحسين بيئة الأعمال يمكن أن يخفف من تأثير تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

3. **إنشاء صناديق استقرار سيادية:**

تُستخدم صناديق الاستقرار السيادية لتجميع الفوائض المالية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، واستخدامها لدعم الاقتصاد خلال فترات الانخفاض .تُساعد هذه الصناديق في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب[2] .

4. **تعزيز الشراكات الاستراتيجية:** تُسهم الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات في تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي .تُوفر هذه الشراكات فرصاً لنقل التكنولوجيا وتطوير القدرات المحلية، مما يجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط[3] .

5. **تطوير أسواق المال المحلية:**

يُسهم تطوير أسواق المال المحلية في توفير قنوات تمويل بديلة وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المرتبط بتقلبات أسعار النفط .أظهرت دراسة تحليلية في دول مجلس التعاون الخليجي أن تطوير الأسواق المالية يُعزز من قدرة الاقتصادات على امتصاص الصدمات الخارجية.[4]

---

[1] • عامر سامي منير خير الله رجب زيدان العلاوي، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2004–2019) الجزائر أنموذجا، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17 ، العدد 55 ، ج2، 2021/09/30 ص 541
https://www.researchgate.net/publication/378146995_athr_tqlbat_asar_alnft_ly_alastthmar_alajnby_almbashr_llmdt_2004-2019_aljzayr_anmwdhja?utm_

[2] مسيفة عكاش، استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية ودورها في تحقيق الاقرار المالي للاقتصاديات المحلية: دراسة مقارنة بين الجزائر–السعودية والامارات، دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر 3، 2021، ص 115.
https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2556?utm

[3] Pierre Henry, Bénédict de Saint-Laurent, Foreign direct investment, FDI, in the MEDA region in 2006, Agence française pour les investissements internationaux,2007, p 153

[4] The impact of oil prices, foreign direct investment and trade openness on unemployment rates in an oil-exporting country: The case of Saudi Arabia ,Abdulaziz AlfalihAvailable online 29 January 2024Contents lists available at ScienceDirect Heliyon journal homepage: www.cell.com/heliyon 2405-8440/Â© 2024 Published by Elsevier Ltd. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

6. اعتماد سياسات مالية ونقدية مرنة:

تُساعد السياسات المالية والنقدية المرنة في التكيف مع تقلبات أسعار النفط .يشمل ذلك تبني سياسات صرف مرنة، وإدارة دين عام فعّالة، وتطوير أدوات مالية للتحوط ضد المخاطر المرتبطة بأسعار النفط[1].

6. تعزيز الشفافية والإفصاح:

تُعزز الشفافية والإفصاح من ثقة المستثمرين الأجانب .يجب على الدول النفطية تقديم معلومات دقيقة ومحدثة حول السياسات الاقتصادية، والاحتياطيات المالية، والتوقعات المستقبلية لأسعار النفط، مما يُمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة[2] .

[1]كيحل عبد الباقي واخرون، دراسة لأثر السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة، (2000-2020) مجلة مالية ومحاسبة الشركات،2023، العدد 01، المجلد 03.ص
.https://asjp.cerist.dz/en/article/228041?utm15

[2]يحياوي سليم، أثر تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية، الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 01، المجلد 3، 2024، ص 88.

خلاصة الفصل:

يُعَدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز مصادر التمويل الدولي وأداة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي، نظرًا لما يتيحه من تدفقات مالية وتكنولوجية وإدارية تسهم في تطوير البنية الإنتاجية ورفع الكفاءة التنافسية للاقتصاد الوطني، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على شراكة بين مستثمر أجنبي ودولة مضيفة، حيث يتخذ أشكالًا متعددة كالمشاريع الجديدة، أو الاستحواذ، أو الشراكات، ويتنوع بين استثمار أفقي، عمودي، أو تكتلي، تبعًا لطبيعة النشاط والموقع الجغرافي.

ويتأثر حجم وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بعدد من العوامل، أبرزها المناخ الاقتصادي العام، مستوى الاستقرار السياسي، شفافية الأطر التشريعية، توفر البنية التحتية، وجود اليد العاملة المؤهلة، والعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في الدولة المستقبِلة، كما تلعب تقلبات أسعار النفط دورًا محوريًا في توجيه هذه الاستثمارات في الدول الريعية، إذ تؤثر على مستوى الإنفاق العام وثقة المستثمرين، فارتفاع الأسعار يعزز الجاذبية الاستثمارية، بينما يحدّ تراجعها من قدرة الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وعليه، فإن تحقيق أقصى استفادة من الاستثمار الأجنبي يتطلب بيئة مؤسساتية مستقرة وسياسات اقتصادية واضحة تُوجّه هذه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

دور تقلبات أسعار النفط في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

تتميز أسعار النفط بعدم الاستقرار، وذلك بسبب تأثرها بمجموعة من العوامل، لذلك نجد أن الدول النفطية عرضة للعديد من الصدمات المرتبطة بتغيرات أسعار النفط، ولقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال بشكل كبير على موارد قطاع المحروقات لتمويل مشاريعها التنموية.

لذلك فإن تقلبات أسعار النفط لها أثر كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، كالميزانية العامة والكتلة النقدية ومعدلات الفائدة وميزان المدفوعات وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يعتبر هذا الأخير حساس جدا لتقلبات أسعار النفط لأنه يؤثر على الاستقرار الإقتصادي والمالي للدول المعتمدة عليه، مما يزيد من المخاطر ويضعف جاذبية بيئة الاستثمار. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحليل تطور أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010_2024).

المبحث الثاني: دور تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: استراتيجيات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث الأول: تحليل تطور أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عوائد النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني، وتؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي وعلى جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك يعد تحليل تطور أسعار النفط وعلاقته بالاستثمار الأجنبي أمرا مهما لفهم واقع الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: اتجاهات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة المدروسة

تعد أسعار النفط أحد المؤشرات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري، وخلال الفترة (2010_2024) شهدت هذه الأسعار تغيرات متباينة تستوجب التحليل لفهم اتجاهاتها وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الوطني.

الفرع الأول: اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015)

شهدت هذه الفترة تقلبات معتبرة لأسعار النفط، وذلك ما بين الارتفاع خلال السنوات الأولى من هذه الفترة والانخفاض خلال السنة الأخيرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم01: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	77,45	99,45	109,45	105,87	96,20	49,50

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبيك.

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط للفترة (2010-2015)

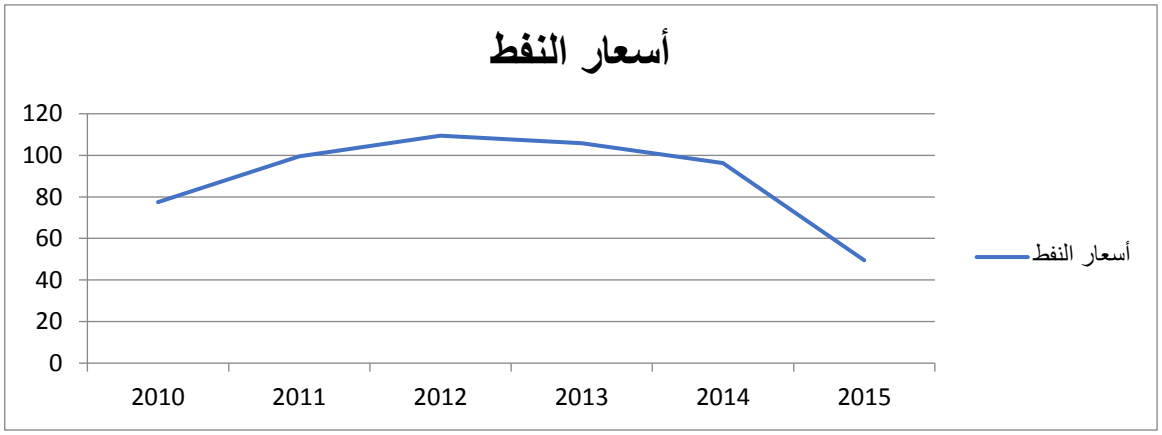

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 1

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

في عام 2010 شهدت أسعار النفط تعافيا تدريجيا بعد الانهيار الكبير الذي حدث خلال الأزمة المالية العالمية2008.

ليرتفع سعر البرميل خلال سنة2011 إلى (99,45) دولار، ويعود هذا الارتفاع بسبب أزمة ما يعرف بالربيع العربي، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض حجم العرض وهذا بسبب فقدان ليبيا وكذلك العراق لحصصهم في منظمة الأوبك بالإضافة إلى مخاوف الدول الصناعية الكبرى خاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أثار الربيع العربي على دولهم.[1]

وبعد تجاوز العالم الأزمة المالية عرف الاقتصاد العالمي انتعاشا بداية سنة 2012 الشيء الذي انعكس بشكل إيجابي على أسعار النفط التي شهدت ارتفاعا خلال هذه السنة حيث بلغ سعر البرميل 109,45 دولار، وتراجع بحوالي4 دولار للبرميل خلال سنة 2013.

أما خلال سنة 2014 تأثرت أسواق النفط العالمية بعوامل مختلفة وضغوط جعلت أسعار النفط تنخفض حيث بلغ سعر البرميل 96,20 دولار، واستمر الانخفاض خلال سنة 2015 حيث شهدت هذه السنة تدهورا ملحوظ في سعر النفط قدر ب49,50 دولار للبرميل، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى وجود 2مليون برميل كفائض في الإنتاج في الأسواق البترولية، مما أدى إلى انخفاض مستوى الطلب على الطاقة، وزيادة العرض

[1] حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال الفترة 2011-2021، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، العدد 2، 2023، ص 17.

بسبب طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الأفقي، وكذلك يعود إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، بطء النمو الاقتصادي العالمي خاصة في الدول الصاعدة جراء تداعيات أزمة الديون السيادية في أوروبا خاصة، دخول منتجين جدد للسوق مثل الأرجنتين والسنغال وغانا ..الخ ،إضافة إلى العوامل الاقتصادية سابقة الذكر فإنه لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الإستراتيجية و توسيع مناطق النفوذ في شرق اوروبا واسيا، وخاصة في الشرق الأوسط إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول .[1]

الفرع الثاني: اتجاهات أسعار النفط خلال فترة(2015_2020)

شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في أسعار البترول، وتدني كبير في الأسعار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم02: تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل بالدولار	52,79	39,79	54,12	71,44	64,49	42,12

المصدر: أوبك، النشرة الإحصائية السنوية لأوبك،2019

الشكل رقم 02: تطور أسعار النفط للفترة(2015-2020)

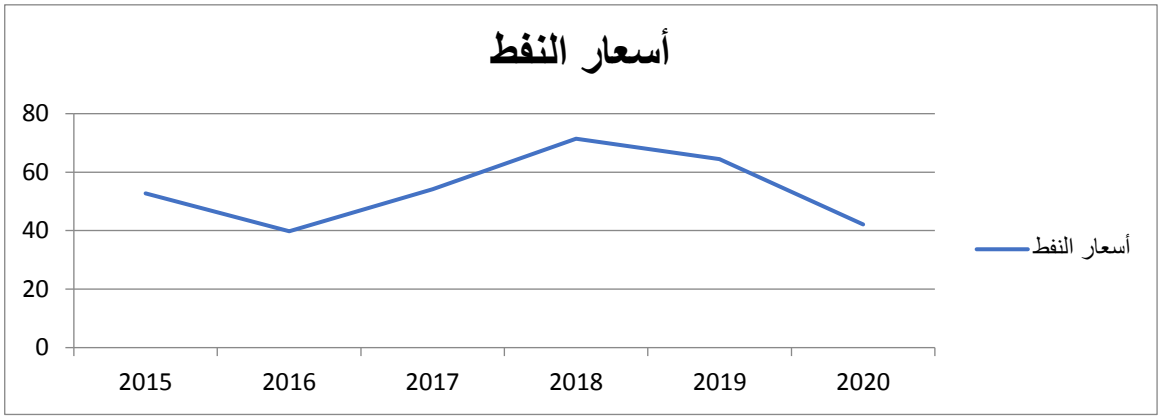

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم2

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاقتصادية –، جامعة المدية، جامعة جيجل، العدد 1، 2017، ص 114.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

شهدت أسعار البترول تدهورا خلال الفترة 2015-2020 أين تسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة و ضعف الطالب العالمي، عدم التزام بعض الدول بحصص الإنتاج المحددة لها و بروز دول منافسة جديدة كدول بحر الشمال في تدني كبير بسعر النفط بدءا من نهاية عام 2014 حيث وصل إلى 39,79 دولار سنة 2016 ليعاود الارتفاع بشكل ملحوظ ليصل إلى 71,44 دولار سنة 2018 لينخفض مجددا سنة 2020 مسجلا سعر 42,12 دولار بسبب الأزمة الصحية نتيجة ظهور جائحة كورونا أواخر عام 2019 وتداعياتها على الطلب العرض و الأسعار في السوق النفطية.[1]

الفرع الثالث: اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة (2020-2024)

تميزت الفترة ما بين 2020-2024 بتغيرات حادة في أسعار النفط شهدت في البداية انهيار أسعار النفط ثم بدأت بالتحسن، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2020-2024)

الوحدة: الدولار/للبرميل

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
سعر البرميل بالدولار	42,12	70,89	103,8	82,61	81,73

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك

[1] لقمان قليل، محمد بوقناديل، دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 2، 2024، ص 207.

الشكل رقم 03: تطور أسعار النفط للفترة (2020-2024)

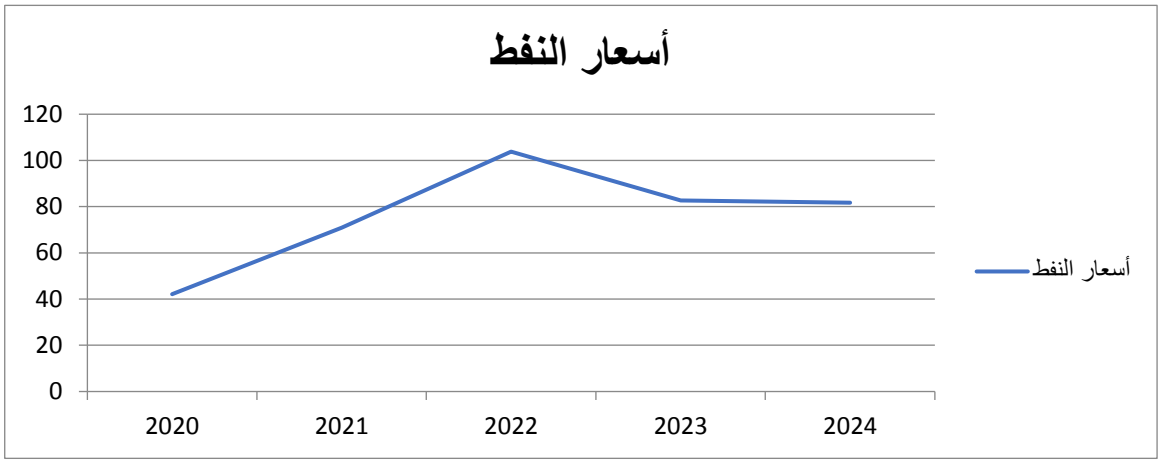

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3

في عام 2020 شهدت أسعار النفط انخفاض كبير حيث وصل إلى (42,2) دولار بسبب الأزمة الصحية نتيجة ظهور جائحة كورونا.

بالنسبة لسنة 2021 تحسن سعر البرميل في سوق النفط أين سجل (70,89) دولار حيث يرجع هذا الارتفاع إلى الانتعاش في النشاط العالمي، ليسجل مجددا سعر فوق 100 دولار نهاية سنة 2022 حيث بلغ (103,8) دولار للبرميل، بسبب ارتفاع أسعار الصادرات النفط في الأسواق العالمية والتأثير المباشر للصراع الجيوسياسي بين روسيا وأوكرانيا الذي نشب في شهر فبراير 2022،[1] أما في سنة 2023 انخفضت الأسعار حيث بلغ (82,61) دولار وهذا راجع إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض توقعات الطلب على النفط، وارتفاع انتاج النفط الصخري الأمريكي.

حافظت الجزائر على الإنتاج مستقر خلال عام 2024 حيث بلغ سعر النفط (81,73) دولار مقارنة ب(81,73) دولار في 2023 يعني انخفاض طفيف قدره 1 دولار.

[1] لقمان قليل، مرجع سبق ذكره، ص 207.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)

مع مطلع 2000 قامت الدولة الجزائرية بعدة اصلاحات اقتصادية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة وكذلك لتعزيز سبل الاستثمار المحلي من جهة أخرى، وذلك من خلال اصدار نصوص تشريعية جديدة لتشجيع الاستثمار بحيث يعتبر من الادوات الأساسية المستعملة لتمويل التنمية الاقتصادية.

شهدت هذه الفترة تقلبات معتبرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2010_2024)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2300,4	2571,2	1500,4	1691,8	1591,2	-537,7	1638,2
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1230,2	1466,1	1381,2	1143,9	921	183	1113,4
2024	344 (ثلاثة اشهر)						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

في عام 2010 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاش بلغ 2300,4 مليون دولار، ولميكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقية في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وانما بفعل رؤوس الأموال الخاصة

بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية ودام هذا الانتعاش حتى عام 2011.

وفي عام 2012 نلاحظ انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليرتفع في سنة 2013 ليبلغ حوالي 1691,8مليون دولار ، ثم في سنة2014 انخفض ليبلغ حوالي 1591,2 مليون دولار ، ليستمر الانخفاض ليحقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق سلبي سنة 2015 حيث بلغ حوالي 537,7- مليون دولار، والتي تعتبر أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، ويعود السبب الذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تراجع في أسعار النفط بالإضافة إلى القوانين التي فرضتها الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنة 2017 هي الأخرى شهدت تراجع كبير حوالي 1230,2 مليون دولار مقابل حوالي1638,2مليون دولار في 2016

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع حيث بلغت 1143,9 مليون دولار سنة 2020 مقابل 1381,2 مليون دولار عام 2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط لانخفاض الطلب عليه واجتياح جائحة كورونا العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص حيث كان لها أثر كبير حيث قلت حركة وسائل النقل الجوي، البري والبحري التي تعتمد بالأساس على النفط ومشتقاته.

وفي سنة 2021 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تعافي تدريجي بعدي الجائحة حيث بلغت التدفقات 921 مليون دولار وفي سنة 2022 تراجع حاد بقيمة 183 مليون دولار نتيجة الأزمات الاقتصادية ثم انتعاش قوي بفضل الاصلاحات قدر بقيمة 1113,4 مليون دولار وفي سنة 2024 استمرار الجهود لجذب الاستثمارات حيث بلغ الربيع الأول 344 مليون دولار.[1]

[1] عبد الله إيدم، صالح عياشي، أثر تغيرا اسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلباتنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد دراية_ادرار،الجزائر،2022،ص ص36،37.

المطلب الثالث: المقارنة بين أسعار النفط ومستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في الفترة بين 2010 و2024، شهدت الجزائر تقلبات ملحوظة في أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تأثرت هذه المؤشرات بعوامل اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية.

الشكل رقم04: تطور أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2010-2024)

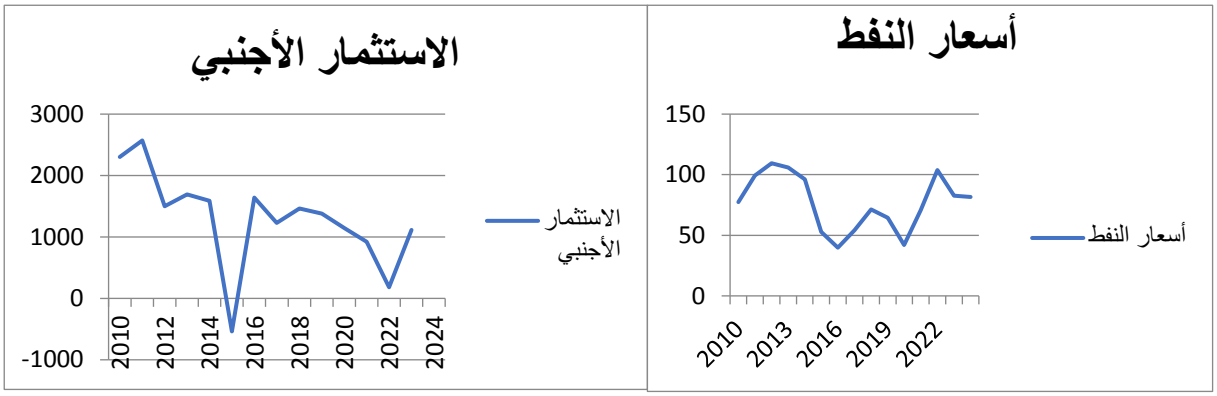

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

تظهر البيانات المتعلقة بتطور أسعار النفط والاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2024 وجود ارتباط وثيق وغير مباشر بين المؤشرين، ما يعكس هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية واعتمادها الكبير على العائدات النفطية كمصدر رئيسي لتغذية المناخ الاستثماري، فعلى الرغم من أن أسعار النفط شهدت تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة، لم يكن أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي آنيا أو خطيا، بل خضع لعوامل وسيطة تتعلق بقدرة الدولة على تحويل العائدات النفطية إلى إصلاحات اقتصادية فعالة، وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية، فقد كشفت فترات ارتفاع أسعار النفط عن فرص ضائعة للاستفادة من الفوائض المالية في تحسين البنية التحتية والتشريعات الاقتصادية، حيث لم يقابل الانتعاش السعري تحسن واضح في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ما يعكس استمرار العراقيل الهيكلية مثل البيروقراطية، وغموض الأطر القانونية، ومحدودية الانفتاح الاقتصادي الحقيقي.

من جهة أخرى، أظهرت فترات تراجع أسعار النفط خاصة سنة 2015 ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود، إذ تزامنت الانخفاضات الحادة في أسعار الخام انكماش ملحوظ في تدفقات الاستثمار بل سجل تدفقات سلبية دائما سنة 2015، بل وتحول بعضها إلى سحب لرؤوس الأموال، وهو ما يعكس هشاشة مناخ الأعمال عندما يغيب الدعم المالي الناتج عن ريع النفط. هذه الديناميكية تعكس طبيعة الاقتصاد الريعي الذي ترتبط فيه الثقة الاستثمارية بالقدرة المالية الظرفية أكثر من الارتكاز على مقومات

استثمارية مستدامة، كما يشير هذا التفاعل إلى أن المستثمر الأجنبي لا يحفز فقط بالوفرة المالية الناتجة عن النفط، بل يتطلب بيئة مؤسساتية شفافة ومستقرة تسمح له بالتخطيط طويل المدى بعيدًا عن التقلبات الطاقوية.

إن هذا التلازم غير المستقر بين أسعار النفط والاستثمار الأجنبي يبرز ضرورة إحداث قطيعة استراتيجية مع نموذج الاقتصاد الريعي، والانتقال إلى اقتصاد متنوع يرتكز على إصلاحات هيكلية، وتسهيل مناخ الأعمال، وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي، وحدها هذه المقومات قادرة على تحويل الجزائر إلى وجهة استثمارية جاذبة، بغضّ النظر عن تقلبات الأسواق العالمية للطاقة.

المبحث الثاني: دور تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل النفط موردا إستراتيجيا يؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للدول، لاسيما تلك المعتمدة عليه كمصدر رئيسي للدخل، لما لها من انعكاسات على استقرار بيئة الاستثمار وجاذبيتها.

مطلب الاول: تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

الجدول رقم (05): أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2024)

السنوات	سعر البرميل بالدولار	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2010	77,45	2300,4
2011	99,45	2571,2
2012	109,45	1500,4
2013	105,87	1691,8
2014	96,20	1591,2
2015	49,50	-537,7
2016	39,79	1638,2
2017	54,12	1230,2
2018	71,44	1466,1
2019	64,49	1381,2
2020	42,12	1143,9
2021	70,89	921

2022	103,8	183
2023	82,61	1113,4
2024	81,73	344 (3 أشهر)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية واضحة بين ارتفاع أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، خلال هذه السنوات، سجل خام النفط الجزائري أسعار مرتفعة تجاوزت 100 دولار للبرميل، ما منح الحكومة الجزائرية قدرة مالية قوية سمحت بتمويل مشاريع بنى تحتية ضخمة وتحفيز بيئة استثمارية واعدة، خصوصا في قطاعات الطاقة والبناء والنقل، وقد انعكس ذلك في ارتفاع IDE إلى أكثر من 2500 مليون دولار سنة 2011.

غير أن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2016 شهدت انهيارا حادا في أسعار النفط نتيجة وفرة المعروض في السوق العالمية، مما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة للجزائر وظهور عجز في الميزانية، ما خلق مناخ اقتصاديا غير مستقر، وقد ساهم هذا الانخفاض في هروب الاستثمارات، حيث سجلت تدفقات IDE قيمة سالبة في 2015، في دلالة واضحة على تراجع الثقة في السوق الجزائرية.

في الفترة اللاحقة (2017–2019)، رغم تحسن نسبي في الأسعار، لم تشهد تدفقات IDE انتعاشا كبيرا، وذلك بسبب عوامل داخلية مثل تعقيد الإجراءات البيروقراطية، وضعف الإطار التشريعي، واعتماد مفرط على قطاع المحروقات دون تنويع اقتصاد حقيقي، كما زادت الأزمة السياسية بعد 2019 (الحراك الشعبي واستقالة الرئيس بوتفليقة) من حالة عدم اليقين، وهو ما أثر سلبا على قرار الأجانب.

خلال أزمة كوفيد–19 في عام 2020، انخفض الطلب الإجمالي على النفط، مما أدى إلى تراجع أسعار النفط مجددا، ورافق ذلك انخفاض في IDE إلى نحو 1.14 مليار دولار فقط، ورغم تعافي الأسعار في 2021 و2022، إلا أن الاستثمارات لم ترتفع بشكل متناسب، ما يكشف عن أن أسعار النفط وحدها لم تعد كافية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية في ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية.

نقطة التحول جاءت في 2022–2023، إذ ورغم تراجع نسبي في سعر النفط مقارنة بذروة 2022، فإن تطبيق قانون الاستثمار الجديد في الجزائر الذي ألغى قاعدة 51/49 وأتاح للمستثمرين الأجانب مزيدا من الحرية والضمانات أدى إلى زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات، حيث قفزت تدفقات IDE إلى 1,11 مليار دولار في 2023، مما يؤكد أن الإصلاحات التشريعية والمناخ المؤسسي أصبحا عاملين أكثر أهمية من الأسعار النفطية وحدها.

مطلب الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط على بيئة الاستثمار الأجنبي وجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية:

شكل انخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2014–2020 تحولا إستراتيجيا في جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب، حيث عزى هذا الانخفاض الهيكلي هشاشة بيئة الاستثمار المحلية التي لطالما اتكأت على الربح النفطي كعامل جذب أساسي.

ففي ظل وفرة العائدات النفطية خلال سنوات ما قبل 2014، كانت الجزائر قادرة على تمويل برامج دعم واستثمار ضخمة، مما خلق انطباعا خارجيا بجاذبية السوق الجزائرية، لاسيما في قطاعات البنية التحتية والطاقة غير أن هذا الانطباع تراجع بسرعة عندما انخفض سعر خام النفط بالمتوسط يتجاوز 110 دولار للبرميل إلى أقل من 45 دولار في 2016، ما دفع الحكومة لتقليص الإنفاق العام، وتأجيل أو إلغاء عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى، وأدى إلى فقدان ثقة المستثمر الأجنبي في استقرار البيئة الاقتصادية. تراجع الإيرادات البترولية أضعف قدرة الدولة على تقديم الحوافز والتسهيلات، وكشف بوضوح اعتماد بيئة الاستثمار الجزائرية على الدولة كممول ومحفز، لا على ديناميكيات سوق حرة تنافسية، وقد أدى ذلك إلى خلق مناخ استثماري طارد تميز ببيروقراطية معقدة، غموض تشريعي، محدودية تحويل الأرباح، وغياب خارطة طريق اقتصادية واضحة تضمن استقرار الأطر القانونية والتنظيمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوانين المقيدة مثل قاعدة 51/49 التي كانت تفرض شراكة جزائرية بنسبة أغلبية في المشاريع الأجنبية، زادت من تردد المستثمرين في الدخول إلى السوق، خاصة في القطاعات غير النفطية.

حتى مع تعافي أسعار النفط نسبيا بعد 2018، بقية الجزائر أقل جاذبية مقارنة بدول الجوار، نتيجة غياب إصلاحات هيكلية حقيقية في مناخ الأعمال، وقد عززت هذا الوضع حالة من الانتصار والتريّثلدى رؤوس الأموال الأجنبية التي أصبحت تقيم الاستثمار في الجزائر على أساس استقرار السياسات العامة، ووضوح رؤية تنموية، أكثر من مجرد مؤشرات مالية ظرفية كعائدات النفط. ومن هنا، لم ينعكس تحسن أسعار خام النفط في 2021–2022 على شكل تدفقات قوية للاستثمار الأجنبي، إذ بقيت الأرقام ضعيفة، ما يعجز استمرار ضعف الجاذبية الاستثمارية رغم التحسن الظرفي في المؤشرات الاقتصادية.

التحول الحقيقي في جاذبية بيئة الاستثمار لم يبدأ إلا مع دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ في 2022، والذي ألغى العديد من القيود السابقة وقدم لأول مرة حوافز مؤسسية متقدمة تشمل تسهيلات في تحويل الأرباح، وتقليص الآجال الإدارية، وإرساء مبدأ الشفافية في منح العقود. وقد بدأت بوادر هذا التحسن تظهر في 2023 مع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 1,11 مليار دولار مما يؤشر إلى أن

جاذبية الجزائر لا ترتبط بأسعار النفط فحسب، بل أساسا بقدرتها على توفير مناخ مؤسساتي آمن، مستقر، وقائم على قواعد واضحة وتنافسية.

المطلب الثالث: سلوك المستثمرين الأجانب اتجاه تقلبات أسعار النفط:

خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، عكست سلوكيات المستثمرين الأجانب في الجزائر ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط، ليس فقط من حجم تدفق رؤوس الأموال، أيضا منذ طبيعة القطاعات المستهدفة، وفق الاستثمار، ومستوى المخاطرة المقبولة، فقد أظهرت البيانات أن ارتفاع أسعار خام النفط الذي بلغ ذروته بين 2010 و2012 (بمتوسط أكثر من 110 دولار للبرميل)، حفز ما يمكن تسميته بـ"الاستثمار الريفي"، حيث توجهت غالبية الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات النفط والغاز، والخدمات المرتبطة بهما، مستفيدة من قدرة الدولة على تقديم ضمانات ومشاريع ممولة من الفائض المالي.

لكن هذا السلوك تغير بشكل جذري مع انهيار الأسعار بين 2024 و2016، حيث فقدت الجزائر جاذبيتها لدى شريحة واسعة من المستثمرين الذين يعتمدون على استقرار العائدات النفطية كشرط مسبق للولوج إلى السوق. هذا الانكماش في التدفقات لم يكن انعكاسا لتقلص الفرص الاستثمارية فقط، بل كان نتيجة مباشرة لزيادة المخاطر النظامية، كتقلب السياسات العمومية، وتآكل الاحتياطات المالية، وغياب خطط بديلة تضمن استمرارية الربحية في بيئة ما بعد النفط.

وهنا يظهر ما يسمى بـ"السلوك التحوطي للمستثمر الأجنبي"، حيث يصبح أكثر ترددا ويبحث عن بيئات ذات استقرار مالي وتنظيم أعلى، حتى وإن كانت أقل ربحية.

في المقابل، أظهرت فئة محددة من المستثمرين خصوصا الشركات متعددة الجنسيات ذات الخبرة في الأسواق الناشئة سلوك انتقائيا خلال هذه الفترة، إذ لم تغادر السوق بالكامل، بل غيرت إستراتيجيتها نحو مشاريع أقل كثافة رأسمالية، أو ذات شركات محلية قوية تقلل من حجم المخاطر، وهو ما يمكن تسميته بـ"إستراتيجية التكيف الديناميكي"، على سبيل المثال، شهدت بعض المشاريع في قطاعات الأغذية والصناعات التحويلية توسعا نسبيا خلال فترات انخفاض النفط، بفضل التوجه نحو الطلب المحلي وتراجع تكاليف التشغيل الناتج عن خفض دعم المحروقات.

أما في مرحلة ما بعد 2020، وخاصة بعد أزمة كوفيد 19، فقد أصبح سلوك المستثمر الأجنبي أكثر ارتباطا بالمناخ المؤسساتي والحكومة الاقتصادية منه بأسعار النفط فقط. وقد بينت التجربة الجزائرية أن عودة أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة في 2021–2022 لم تكن كافية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما لم تقترن بإصلاحات حقيقية في الإطار التشريعي. فمثلا، رغم بلوغ سعر النفط نحو 100 دولار في 2022، لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي 0,24 مليار دولار، ما يعكس تحولا في آليات اتخاذ القرار

الاستثماري: من الاعتماد على مؤشرات ظرفية (النفط) إلى التركيز على مؤشرات هيكلية (الاصلاح، الشفافية، الاستقرار القانوني).

وبحلول 2023 ومع دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، شهدنا تغيرا في سلوك المستثمرين نحو "العودة المشروطة"، أي رغبة في الدخول مجددا للسوق الجزائرية ولكن ضمن شروط جديدة، أهمها: وضوح القوانين، قدرة الحكومة على تنفيذ الالتزامات، واستقرار الإطار الضريبي والمؤسساتي. وهذا ما يفسر ارتفاع EDI إلى 1,22 مليار دولار رغم أن الأسعار لم تكن في ذروتها المطلقة.

المبحث الثالث: إستراتيجيات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار النفط:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة محورا أساسيا في جهود الجزائر لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط، وفي ظل تقلبات أسعار النفط، عملت الجزائر إصلاحات اقتصادية لتعزيز مناخ الاستثمار وتنويع الاقتصاد لتقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط.

مطلب الاول: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية لتعزيز مناخ الاستثمار:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، حيث عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ إنتاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقد اكتسبت الجزائر خبرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات. كان آخرها قانون الاستثمار 18/22 وما تبيعه من إصلاحات مست القطاعات ذات الصلة به كالقطاع النقدي والمصرفي والصفقات وغيرها.

•أهم المستجدات الواردة في القانون 18/22:

تميز آخر تعديل مس قانون الاستثمار الجزائري باستهداف مفاهيم وهياكل إدارية جديدة الغاية منها عصرنة ومواكبة هذا القانون لمعطيات الساحة الدولية.

1. **الهياكل الإدارية:** إن المتتبع لتطور قانون الاستثمار الجزائري يلاحظ مدى حرص المشروع على إيجاد هياكل إدارية متناسقة تشرف على العملية الاستثمارية حيث تضمن قانون الاستثمار الجديد بتحديد الأجهزة المكلفة بالاستثمار تحت عنوان الإطار المؤسساتي وفقا لما نصت عليه المادة 16 منه.

الأجهزة المكلفة بالاستثمار هي:

- المجلس الوطني للاستثمار.
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

الواضح أن المشرع الجزائري حافظ على نفس الهياكل المشرفة على العملية الاستثمارية في ظل القانون القديم 09/16 حيث أبقى على المجلس الوطني كأعلى هيئة إدارية مكلفة بالمشاريع الاستثمارية إلى جانب الوكالة الوطنية للاستثمار التي تم تغيير اسمها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فإضافة عبارة الجزائرية يراد بها التحديد الدقيق للانتماء الخاص بالهيئة الإدارية بعد أن كانت تتميز بالعموم وعدم الدقة في الانتساب.[1]

2. **الشباك الوحيد غير المركزي:** يخص المستثمرين المحليين وهو ليس بجديد وإنما كان موجودا في ظل القوانين السابقة، وما استحدثته القانون رقم 22-18 هو تدعيم دوره لأنه يمثل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على المستوى المحلي، بحيث يوجد في 58 ولاية حسب المادة 18 من قانون الاستثمار ويتكفل أيضا بمصاحبة المستثمرين ومساعدتهم في القيام بإجراءاتهم بهدف تجاوز فكرة مركزية القرارات الاستثمارية مما يساهم في زيادة وتيرة التنمية المحلية، بتسهيل وتوفير الخدمة العمومية واليقين باتصال المتعاملين الاقتصاديين مع الإدارات العمومية المعنية بشؤون الاستثمار.[2]

3. المنصة الرقمية للمستثمر: أنشئ المرسوم رقم 298/22 المنصة الرقمية للمستثمر وربطها بكل الإدارات ذات الصلة بالاستثمار، حيث تسمح المنصة الرقمية للمستثمر، والتي يسند تسيرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.

تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الأنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار. وتشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها.

4. استحداث لجنة وطنية عليا للطعون: تعد هذه اللجنة مكسبا تسهل من خلاله عملية الفصل في الطعون المقدمة من المستثمرين حيث تم النص على ما يلي: تنشأ لدى رئاسة الجمهورية "لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار"، تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرين.

---

[1] هجيرة تومي، نوال معزوزي، **قانون الاستثمار 18/22 وانعكاساته على مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بوعمامة بخميس مليانة، الجزائر، العدد 02، 2024، ص-ص 50-52.

[2] أنيس شامبي، **مستجدات القانون رقم 18/22 لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 02، 07/09/2024، ص 119.

ترسل الطعون إلى اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين ابتداء من تبليغ القرار موضوع الاعتراض ويجب عليها أن تثبت في هذه الطعون في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا، ابتداء من تاريخ إخطارها. هذا ونص المرسوم الرئاسي رقم 296/22 على تشكيلة اللجنة الوطنية العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها حيث تعد هذه الهيئة العليا للفصل في الطعون المقدمة من المستثمرين المغبونين وتتشكل اللجنة من:

- ممثل رئيس الجمهورية رئيسا للجنة.
- قاض من المحكمة العليا، قاض من مجلس المحاسبة.
- خبراء اقتصاديين وماليين مستقلين يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

كما يمكن للجنة أن تستعين بكل كفاءة يمكن أن تساعدها في أداء مهامها وفقا للمادة 02 من المرسوم الرئاسي. وتستقبل اللجنة الطعون المقدمة من المستثمرين عن طريق الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالقرار محل التظلم ويتم الفصل في الطعن في أجل شهر ابتداء من تاريخ تبليغها للفصل في الطعن وتقوم اللجنة باستدعاء الإدارات والهيئات العمومية قصد الاستماع إليهم، ولهم حق الرد عن كل الاستفسارات خلال عشر أيام من استلامهم ملف الطعن المرسل للجنة.

أما بخصوص طرق التعريف فيمكن للمستثمر الطعن وفق طريقتين:

- إرسال المستثمر لتظلمه مباشرة إلى اللجنة.
- إرسال المستثمر لتظلمه عن طريق المنصة الرقمية للمستثمر.

أما بالنسبة لقطاعات الاستثمار لقد أدرج المشرع تعديلا حيث قسمها إلى:

- نظام القطاعات.
- نظام المناطق.
- نظام الاستثمارات المهيكلة.

يجب أن تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، للتسجيل لدى شبابيك الوحيدة المختصة من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في هذا القانون.

ويتجسد تسجيل الاستثمار بتسليم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية.[1]

[1] هجيرة تومي، نوال معزوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 57-59.

المطلب الثاني: سياسات تنويع الاقتصاد لتقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط:

أصبح واضحا أن البلدان التي تعتمد على مورد وحيد أو على عدد قليل من مصادر الدخل تعاني من اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، وأنها تتعرض للاختلالات عقب كل انهيار في أسعار هذه المواد، وهذا ما يستدعي إنتاج إستراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية للتخلص التدريجي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

الفرع الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي بصفة عامة تنويع الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتوجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم والسياحة، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.[1]

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستهداف صادرات غير نفطية، ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.[2]

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي:

إن إستراتيجية التنويع الاقتصادي تهدف في الغالب إلى:

- ضمان ديمومة التوازن واستقرار الاقتصاد الوطني في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية قادرة على خلق مناصب الشغل باستمرار وبالتالي زيادة فرص القضاء على البطالة والفقر.[3]
- إحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحصار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة.

---

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر–تنمية القطاع السياسي كأحد الخيارات الإستراتيجية–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، جامعة جيجل، العدد 01، 2017/06/30، ص 118.

[2] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 63.

[3] محمد بلعبدي، **التنويع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 03، 2008/10/01، ص 191.

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل لتحسين مستوى المعيشة.[1]
- يسهم التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر الاستثمارية، فتنويع الاستثمارات على عدد [2]كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

مطلب الثالث: الاستفادة من تجارب دول أخرى في التعامل مع تحديات تقلبات النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية:

تواجه الجزائر تحديات تقلبات أسعار النفط وما يترتب عنها من آثار اقتصادية، مما يدفعها للبحث عن حلول فعالة. وتعد الاستفادة من تجارب دول أخرى في التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي أحد الطرق المهمة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفرع الاول: تجربه النرويج:

اعتمدت النرويج دائما سياسة التنويع من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط وحماية البلاد من المخاطر الناجمة عن التغيرات في سوق النفط والغاز الطبيعي.

- **تقييم التنويع الاقتصادي في النرويج:**

سنتطرق إلى أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في النرويج:

1. **مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي:** إن رصد تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يتيح لنا معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للنرويج، ولهذا فإننا ندرج الجداول التالية:

[1] علي حميدوش، زهير بوعكيرف، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[2] احمد ضيف، احمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 19، 2018، ص22.

الجدول رقم (06): إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	النفط والغاز	الخدمات	التصنيع	البناء	الفلاحة
2010	%21,4	%54,8	%12,9	%5,4	%2,5
2011	%20,3	%55,3	%12,7	%5,8	%2,7
2012	%20,0	%55,7	%12,4	%6,1	%2,8
2013	%19,5	%56,2	%12,2	%6,4	%2,9
2014	%18,8	%56,7	%12,0	%6,7	%3,0
2015	%18,0	%57,3	%11,8	%7,0	%3,1
2016	%17,2	%57,8	%11,6	%7,3	%3,2
2017	%16,4	%58,3	%11,4	%7,6	%3,3
2018	%15,6	%58,8	%11,2	%7,9	%3,4
2019	%14,8	%59,4	%11,0	%8,2	%3,5
2020	%14,0	%59,9	%10,8	%8,5	%3,6

Source:statisticsNorvay, statisticamyear book of norivay 2011- 2021,"Retrievedfrom the followinglink on April 12, 2025.https://www.ssb.no/en.

من خلال الجدول، يتضح أن الاقتصاد النرويجي يتكون من عدة قطاعات، كل منها يسهم بنسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي، لوحظ انخفاض ملحوظ في مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت من 21,4% في عام 2010 إلى 14,0% في عام 2020. في المقابل، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة، من 54,8% في عام 2010 إلى 59,9% في عام 2020، كما حافظت مساهمة قطاعات التصنيع والبناء والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي على ثبات نسبي خلال هذه الفترة.

بالنسبة لقطاع الخدمات، فإن نسبته في الناتج المحلي تتراوح بين 51% و59% وذلك بفضل تنوعه الكبير الذي يشمل الخدمات المحلية والدولية المرتبطة بالنفط، والنقل البحري، والخدمات المالية الدولية. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فتتراوح نسبته بين 10% و12% نتيجة تنوع نشاطات الصناعات في النرويج، يساهم قطاع النفط بنسب معتبرة تتراوح حوالي 20% مما يشير إلى أن الاقتصاد النرويجي ليس معتمدا

بالكامل على القطاع النفطي، بينما تظل مساهمة قطاع البناء والزراعة أقل بكثير في الناتج المحلي النرويجي.

2.تنوع الصادرات في النرويج:

من بين المؤشرات المهمة في قياس التنويع الاقتصادي هو قياس مدى تنوع صادراته لأن تصدير البلد لسلعة ما تقابلها اكتفاءه محليا من هذه السلعة وسوف يتم عرض ذلك في الجدول الموالي.

الجدول الرقم (07): صادرات النرويج خلال الفترة 2010-2020

السنة	خدمات خارج النفط	خدمات نفطية	السلعة المصنعة	السلع الأخرى
2010	%52,8	%25,2	%41,2	%2,8
2011	%51,4	%26	%51,7	%2,8
2012	%50,2	%23	%71.1	%2,7
2013	%49,0	%22,9	%71,4	%2,7
2014	%47,8	%19,8	%91,7	%2,7
2015	%46,6	%18.7	%21,0	%2,7
2016	%45,4	%19,6	%19,3	%2,7
2017	%44,2	%19,5	%22,6	%2,7
2018	%43,0	%22,4	%19,9	%2,7
2019	%41,8	%21,3	%21,2	%2,7
2020	%40,6	%20,2	%23,5	%2,7

المصدر: احصائيات البنك الدولي.

انخفضت مساهمة قطاع النفط في الصادرات بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، من 25,2% في عام 2010 إلى 20,2% في عام 2020، يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، أما بالنسبة لمساهمة قطاع الخدمات خارج النفط في الصادرات فهي معتبرة ومستقرة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، بين 42% و50% خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى نمو الاقتصاد النرويجي وزيادة الإنتاج للسلع، أما بالنسبة لمساهمة قطاعات السلع المصنعة والسلع الأخرى في الصادرات بقيت ثابتة نسبيا خلال هذه الفترة.[1]

[1] عبدة أنور، سهيلة هجريس، **التجربة النرويجية كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 01، 2025، ص ص 160-162.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا:

ماليزيا واحدة من الدول متوسطة الدخل التي وهبها الله الكثير من الموارد الطبيعية، وقد نجحت في تنويع اقتصادها خلال السنوات الـ 40 الماضية من النمو في مرحلة ما بعد الاستقلال والتنمية. حيث تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير إلى اقتصاد أكثر صناعة، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات ككل. تعتبر ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق آسيا (بعد إندونيسيا)، وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال (بعد قطر)، وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع. ولكنها عرفت كيف تنوع من قاعدتها الاقتصادية: حيث يمثل قطاع النفط والغاز ما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي، و22% من الصادرات (في عام 2014)، 15,4 من الواردات، و30% من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014.

ونظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، انتهجت إستراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحا في مساهمة القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في النمو الاقتصادي.

والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة كل قطعة من هذه القطاعات ثلاثة في كل من توفير مناصب الشغل القيمة المضافة في الناتج المحلي.

جدول رقم (08): مساهمة القطاعات الرئيسية في النمو الاقتصادي

توزيع النشاط الاقتصادي في كل قطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات
العمالة حسب القطاع (% من إجمالي العمالة)	12,2	27,4	60,3
القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	8,4	39,1	44,3
القيمة المضافة (النمو السنوي بـ%)	1,0	5,1	6,8

المصدر: Banque mondiale -2016

قطاع السياحة في ماليزيا:

يعد القطاع السياحي في ماليزيا بشكل عام من أهم القطاعات بصفته ثاني أكبر مصدر مساهم في الاقتصاد الماليزي الحالي، فالسياحة في ماليزيا تتميز بتدني الأسعار مقارنة بالدول الغربية، لذلك تسعى الحكومة لبذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع الواعد، من خلال ترصيد أكثر من 158 مليون دولار

لمنشآت البنية التحتية، ودعم المشروعات الاستثمارية في هذا القطاع، كما تقدم تسهيلات عديدة للقطاع الخاص الماليزي للاستثمار في مجال السياحة، تشمل تخفيضات وإعفاءات.[1]

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال والتي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية وذلك من خلال ما يلي:

- الإسراع بعملية إعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي من أجل تحقيق الوحدة والتكامل القومي والتوازن بين جميع الأعراق التي يتكون منها المجتمع الماليزي حيث اتبعت الحكومة إستراتيجية "السياسة الاقتصادية الجديدة".
- قيام الحكومة بتوقيع العديد من اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عدد 22 دولة وذلك لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، بالإضافة إلى إمكانية الشركات الأجنبية وفقا لتلك الاتفاقيات اللجوء إلى نظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية وتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج.
- إنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية لكي تكون هي المركز الوحيد لاستقبال وتقييم والمصادقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب وذلك بهدف تسهيل الإجراءات والحد من العقبات الإدارية.
- تشجيع الصناعات عن طريق التنويع داخل العناقيد الصناعية من أجل تبني عمليات كثيفة الاستخدام للمعرفة والتكنولوجيا وعالية القيمة المضافة الأمر الذي يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة تلك التي تعتمد على درجة عالية من التقانة.[2]

الفرع الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة:

تمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي عالميا على الترتيب، ورغم أهميتها في المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أدركت أن الاعتماد على هذا المورد لوحده يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، فانتهجت إستراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحها في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة

[1] أمينة هناء جابي، عيسى حجاب، **ضرورة التنوع الاقتصادي في الدول الفنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة فرحات عباس سطيف، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 04، ديسمبر 2017، ص 307-311.

[2] السعيد بوتول وآخرون. **تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2020، ص ص 106-107.

والسفر، لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الدولة. وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27,4 مليار درهم سنة 2015، وقد بلغت نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 8,7% وهي قريبة جدا من المعدل العالمي منذ 9,8%، وقد استقبلت الإمارات حوالي 21 مليون سائح، وصنفت من أحسن الوجهات السياحية عالميا، وبذلك حققت إيرادات سياحيه بلغت 26,2 مليار دولار أمريكي لذات السنة، وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا والرابعة والعشرون عالميا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015. وبإيجاز نرسم أهم الإنجازات المحققة لذلك.[1]

جدول رقم (09): تطور مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة للفترة 2000-2015

السنوات	2000	2005	2010	2015
نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي	5,8	6,9	8,7	8,7
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	4,1	8,5	16,4	26
إجمالي المساهمة المباشرة في التثقيل (ألف)	126	244,2	428,8	556,9

المصدر: وزارة السياحة المغربية، الإحصاءات السياحية، على الموقع:

http://www.tourrisme.gov.ma/ar/

بالاعتماد على التجارب الثلاث (النرويج، ماليزيا، والإمارات)، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المهمة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها بشكل علمي ومنهجي لتعزيز تنويعها الاقتصادي ومواجهة تقلبات أسعار النفط:

من تجربة النرويج، يمكن للجزائر أن تتعلم أهمية بناء اقتصاد متوازن ومتعدد القطاعات، من خلال تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية كالصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وتوجيه فوائض النفط نحو صناديق سيادية واستثمارات استراتيجية طويلة الأمد، بما يضمن الاستقرار الاقتصادي عند تراجع أسعار النفط.

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 120،121.

من تجربة ماليزيا، تظهر أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد نحو صناعات تحويلية عالية القيمة والتكنولوجيا، مع دعم التكامل الاجتماعي والاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما تبرز التجربة الماليزية قيمة تنمية القطاع الزراعي والسياحي، وتبني سياسات استثمارية مرنة ومحفزة، بالإضافة إلى خلق بيئة أعمال جاذبة من خلال تحسين مناخ الأعمال، تقليص البيروقراطية، وحماية المستثمرين.

أما من تجربة الإمارات، فتتجلى أهمية الاستثمار المكثف في السياحة والخدمات والبنية التحتية الحديثة، إلى جانب تطوير قطاعات ذات طابع عالمي (كالطيران والخدمات اللوجستية)، وهو ما يتطلب من الجزائر تبني رؤية تنموية واضحة لتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وتحسين الصورة السياحية للبلاد في الخارج.

بشكل عام، على الجزائر أن تنتقل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي، يعتمد على استراتيجيات تنويع مدروسة تشمل دعم الاستثمار، تطوير القطاعات الواعدة، وتحقيق التكامل بين الموارد الطبيعية والبشرية.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما سبق أن تقلبات أسعار النفط تشكل عاملاً حاسماً ومؤثراً في توجيه مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحكم البنية الريعية للاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية. فعندما ترتفع أسعار النفط، تستفيد الدولة من تدفقات مالية إضافية تسمح بتوسيع الإنفاق العمومي، وتمويل المشاريع الكبرى في البنية التحتية والطاقة، مما يخلق بيئة استثمارية جاذبة نسبياً لرؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في القطاعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي.

في المقابل، تؤدي الانخفاضات الحادة في أسعار النفط إلى تآكل الاحتياطات وخفض الإنفاق العمومي، مما يُضعف ثقة المستثمرين، ويزيد من حدة المخاطر الاقتصادية، لا سيما في ظل ضعف تنويع الاقتصاد وعدم استقرار السياسات العمومية المرتبطة بتقلبات الظرف الخارجي. ويرتبط مناخ الاستثمار في الجزائر بدرجة عالية من الحساسية تجاه العوامل الخارجية، خاصة أسعار الطاقة، وهو ما يضعف قدرة الدولة على التحكم في جاذبيتها الاستثمارية في المدى المتوسط والطويل.

على الصعيد الدولي، تمكنت بعض الدول النفطية من تطوير استراتيجيات فعّالة للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال، نجحت الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها من خلال تطوير قطاعات السياحة، التجارة، والخدمات المالية، ما جعلها أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط وأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية. في المقابل، اعتمدت النرويج على إنشاء صندوق الثروة السيادية لاستثمار عائدات النفط في أصول خارجية، مما ساهم في حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات النفطية.

ومن هذا المنطلق، فإن استمرار الاقتصاد الجزائري في هذا النمط الريعي يجعله عرضة للصدمة، ويُقيّد فرص الاستفادة المستدامة من الاستثمار الأجنبي المباشر كرافعة للتنمية الاقتصادية. لذلك، فإن ربط البيئة الاستثمارية باستقرار خارجي هش يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في نموذج النمو الحالي، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير القطاعات الإنتاجية البديلة كالزراعة، الصناعة، والسياحة، وتبني إصلاحات هيكلية عميقة تشمل تحسين الإطار القانوني والمؤسساتي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية، واستقلالية القرار الاقتصادي.

إن تعزيز الاستقرار الهيكلي للاقتصاد الجزائري وفك الارتباط التدريجي بالعائدات النفطية يمثلان شرطين أساسيين لضمان استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وجعل الجزائر وجهة أكثر تنافسية وجاذبية في الأسواق العالمية.

الخاتمة

الخاتمة

ان فهم التفاعلات بين متغيرات الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر، يكتسي أهمية بالغة في تحليل سلوك الاقتصادات الريعية وتأثيرات البيئة الخارجية على مساراتها التنموية، حيث ان تحليل البنية الهيكلية لأسعار النفط، باعتبارها سلعة استراتيجية تتأثر بمجموعة مركبة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والفنية والنفسية، ما يجعلها عرضة لتقلبات حادة ومستمرة، وتبيّن أن هذه التقلبات لا تقتصر آثارها على مستوى السوق، بل تمتد لتُحدث اختلالات كبرى في اقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وخاصة تلك التي تعتمد على العائدات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل موازناتها العامة.

هذه الموازنات ومجموعة محددات أخرى تعتبر عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا لما يوفره من رأس مال، وتكنولوجيا، ومعرفة تنظيمية وإدارية، تُساهم في رفع القدرات الإنتاجية، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز التنافسية في السوق الدولية.

وبالتالي فان تقلبات أسعار النفط تؤثر بعمق على قدرة هذه الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، سواء عبر التأثير في حجم الإنفاق العمومي، أو في قدرة الدولة على تقديم الضمانات، أو حتى في مستويات الثقة العامة بالسياسات الاقتصادية، ففي فترات ارتفاع الأسعار، يتحسن مناخ الاستثمار نسبيًا نتيجة تدفق الإيرادات وتوسع النشاط الاقتصادي، في حين أن فترات انخفاض الأسعار تقود إلى انكماش مالي حاد، ينعكس على الاستثمارات العامة والخاصة، ويقلص من فرص استقطاب رؤوس الأموال الخارجية.

هذا الوضع يخلق حالة من التذبذب وعدم الاستقرار في تدفقات الاستثمار الأجنبي، ويجعل من السياسات التنموية رهينة لتقلبات لا يمكن التحكم فيها محليًا، ومن ثم فإن تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الاقتصادية المتاحة، سواء تلك المرتبطة بالثروات الطبيعية أو بالموقع الجغرافي أو بالموارد البشرية، يتطلب إعادة بناء النموذج الاقتصادي على أسس متينة، تنطلق من تنويع مصادر النمو، وتعزيز البنية الإنتاجية الوطنية، والابتعاد عن التبعية الأحادية لمورد قابل للنضوب ومعرّض للتقلبات الخارجية.

أولا: اختبار صحة الفرضيات

- ✓ يتبيّن أن العرض والطلب يمثلان عاملين أساسيين في تحديد أسعار النفط، حيث تُظهر القاعدة الاقتصادية أن زيادة الطلب العالمي على النفط تؤدي إلى ارتفاع أسعاره، في حين أن زيادة العرض تُسهم في تراجعها، هذا الانسجام مع النظرية الاقتصادية إلى جانب ما تم عرضه من تحليل، يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- ✓ أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن ارتفاع أسعار النفط يُعزز الإيرادات البترولية، مما ينعكس إيجابًا على الإنفاق العمومي والمناخ الاستثماري. وبناءً على ذلك، فإن الفرضية الثانية تعتبر صحيحة.
- ✓ أثبت التحليل أن تبني سياسات تنويع اقتصادي فعّالة من شأنه أن يقلل من تبعية الاقتصاد الوطني لمورد واحد، ويعزز مناعته أمام الصدمات الخارجية، وهذا ينسجم مع ما تم استخلاصه من تجارب دولية ناجحة ومع التوجهات التنموية الحديثة، وهو ما يُؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: نتائج الدراسة

1. تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد الكلي للدول ذات الطابع الريعي، من خلال تأثيرها على الإنفاق العمومي، الميزانية، وسعر الصرف.
2. أسعار النفط ليست مجرد عنصر تمويلي، بل تمثل محددًا رئيسيًا للقرارات الاقتصادية والاستثمارية في البيئات المعتمدة على الريع.
3. تتميز تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بحساسية كبيرة لأسعار النفط، حيث أن كل ارتفاع او انخفاض في الأسعار يؤثر عليه بالإيجاب او السلب، كما تظهر ارتباطًا وثيقًا بمدى استقرار الاقتصاد الكلي ووضوح الرؤية الاقتصادية طويلة الأمد.
4. مناخ الاستثمار يتأثر بشكل غير مباشر بالعوامل السياسية والبيروقراطية، لكنه يتأثر مباشرة بالتغيرات الظرفية في الإيرادات النفطية.
5. ضعف تنويع القاعدة الاقتصادية يعمّق هشاشة بيئة الاستثمار ويُبقيها رهينة لتقلبات غير قابلة للتحكم من الداخل، والجزائر تعتبر من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها، إذ تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي النفط وهو وضع جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولية.
6. الدول التي تمكنت من فك الارتباط الجزئي بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط، نجحت في استقطاب استثمارات أجنبية مستقرة وطويلة الأجل.
7. غياب رؤية تنموية واضحة لتوظيف عائدات النفط في الجزائر لبناء قطاعات إنتاجية جديدة، يؤدي إلى حلقة مفرغة من التبعية والعجز الاستثماري.
8. لبناء مناخ استثماري جاذب في ظل اقتصاد الريع الجزائري يتطلب إصلاحات مؤسساتية عميقة تتجاوز الإجراءات الظرفية وتعالج البنية الاقتصادية في عمقها.

خامسا: الاقتراحات

1. ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الإنتاجية البديلة كالفلاحة، الصناعة، والسياحة، للحد من التبعية للعائدات النفطية.
2. إنشاء آليات فعالة لإدارة العائدات النفطية، مثل الصناديق السيادية، لضمان استقرار الإنفاق وتوجيهه نحو مشاريع تنموية ذات مردودية طويلة المدى.
3. تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يرفع من ثقة المستثمرين الأجانب ويقلص من المخاطر البيروقراطية.
4. اعتماد سياسات استباقية لتقليص آثار تقلبات أسعار النفط، من خلال التحوط المالي، وتقدير المخاطر في إعداد الميزانيات العامة.
5. تعزيز الشفافية والاستقرار السياسي والمؤسساتي باعتبارها شروطًا ضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية النوعية وتحقيق التنمية المستدامة.

سادسا: آفاق الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010–2024، ومنه فهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يمكن أن يفتح مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور وبحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

1. أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع العائدات النفطية.

تنمية القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة الكتب:

1. ابراهيم قصي عبد الكريم، "اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، الهيئة العامة السورية، دمشق، 2010.
2. بكري كامل واخرون، "الموارد واقتصاداتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 1986.
3. ثوامرية ريم، منير خروف، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، NOORPUBLISHING، الجزائر، 2017.
4. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
5. حسب الله محمد اميرة، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة- (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)"، الدار الجامعية تانيس، 2004-2005.
6. الحمودي سعيد خليفة، "اساسيات انتاج الطاقة"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2016 .عمراني سفيان، "أثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000 2015"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2018.
7. خروف منير، ليندة فريحة، "مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية"، دار الكتاب الجامعي، الامارات، الطبعة الأولى، 2017.
8. الدوري محمد أحمد، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003.
9. ديبون مصطفى، "ماهوا البترول"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، ماي 1981.
10. الرومي نواف، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 2000م.
11. صالح عبد الحليم، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار دراسة تطبيقية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
12. عبد الله محمد عبد العزيز، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2005.
13. العذاري عدنان داود محمد "الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى،2016.
14. فتحي سيد احمد، الخولي احمد، "اقتصاد النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.

15. كلاخي لطيفة، "أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الدول MENA "، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى،2017.
16. منذور أحمد، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
17. الموسوي ضياء مجيد، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
18. نجا علي عبد الوهاب، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2015.

ثانيا: المجلات

1. بارك مشتاق، **الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط**، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، العدد 01، الرياض، دون سنة.
2. برينيس شريفة العابد، نور الهدى دحماني، "اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، نحو ضرورة التنويع الاقتصادي"، محلية أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الشادلي بن جديد الطارف، الجزائر، العدد 01، 2020/03/30.
3. بلعبدي محمد، **التنويع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 03، 2008/10/01.
4. بن الزين حمزة، قرونقة وليد، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال الفترة 2011–2021، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، العدد 2، 2023.
5. بوتول السعيد وآخرون. **تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2020.
6. بوعرفة أسامة، بلقاسم بودالي، "تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000–2022"، مجلة المالية والاقتصاد، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد 02، 21/09/2024.
7. تومي هجيره، نوال معزوزي، **قانون الاستثمار 18/22 وانعكاساته على مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بوعمامة بخميس مليانة، الجزائر، العدد 02، 2024.

8. جابي أمينة هناء، حجاب عيسى، **ضرورة التنوع الاقتصادي في الدول الفنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة فرحات عباس سطيف، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 04، ديسمبر 2017.

9. حميدوش علي، بوعكريف زهير، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياسي كأحد الخيارات الإستراتيجية-**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، جامعة جيجل، العدد 01، 2017/06/30.

10. حميدوش علي، بوعكريف زهير، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاقتصادية –، جامعة المدية، جامعة جيجل، العدد 1، 2017.

11. خير الله عامر سامي منير، العلاوي رجب زيدان، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2019-2004) الجزائر أنموذجا، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، ج2، 2021/09/30.

12. داي سارة، "أثر تقلبات أسعار النفط وتداعياتها دائمًا على الاقتصادات الدولية"، محلية التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة الاخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017.

13. سليم يحياوي، أثر تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية، الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 01، المجلد 3، 2024.

14. شامبي أنيس، **مستجدات القانون رقم 18/22 لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 02، 07/09/2024.

15. ضيف احمد، احمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 19، 2018.

16. عبدة أنور، هجريس سهيلة، **التجربة النرويجية كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 01، 2025.

17. علة مراد، "تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2014-2000)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9.

18. قطوش رزق، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر3، الجزائر.

19. قليل لقمان، بوقناديل محمد، دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 2، 2024.

20. كيحل عبد الباقي واخرون، دراسة لأثر السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة، (2000- 2020) مجلة مالية ومحاسبة الشركات،2023، العدد 01، المجلد 03.ص https://asjp.cerist.dz/en/article/228041?utm15.

21. لرادي سفيان وآخرون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو** الاقتصادي **دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1970-2012**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2017.

22. المزيني عماد الدين محمد، "العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2013.

23. مسعودي سيدي والسه موسى، "تأثير الصدمات حول النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2018)"، مجلة الإيرادات المالية والخدمات الإدارية، جامعة سيدي بلعباس - الجزائر، العدد 55، ديسمبر 2022.

24. ودليل عبد القادر، مأمون محمد محفوظا، "تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر - دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (2005-1970)"، مجلة أعمال، جامعة عي فاري العبدية - الجزائر، العدد 55، ديسمبر 2022.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات

1. ادريس اميرة، (2016): تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980 2014)، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان.
2. إيدر عبد الله، عياشي صالح، أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2022.
3. إيدم عبد الله، عياشي صالح، أثر تغيرا اسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية _ادرار، الجزائر،2022.

4. بلقاسم منال، «أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2019/2018.

5. دخلي عبد الرحمان، "أثر تذبذب أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جمعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015.

6. راس الجبل شفيق، سعيد معوش، "اثر تغيرات النفط على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية (2018-2013)»، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–، الجزائر، 2020.

7. راشد الخاطر خالد تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الدوحة-https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS PDFDocumentLibrary/Khaled_AlKhater_Paper_on_Gas_and_Oil_Prices_Collapse_Challenges_in_GCC.pdf

8. زمال وهيبة، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي): دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

9. سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

10. شتيوي مروة، شبيلة شتيوي، "أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000 – 2016"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.

11. طرشي مريم، مسخر حدة، "أثر تقلبات اسعار النفط على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر لفترة (2000 2016)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.

12. عكاش مسيفة، استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية ودورها في تحقيق الاقرار المالي للاقتصاديات المحلية: دراسة مقارنة بين الجزائر–السعودية والامارات، دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر 3، 2021.

13. عمرون وسام، "أثر تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية (2000 2020)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023.

14. قويدري قويشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2009.

15. لخديمي عبد الحميد، "أثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصادات النفطية (دراسة حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

16. محمد عرفات أوليلي زياد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003.

رابعا: المراجع بالفرنسية

1. https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2556?utm
2. https://www.researchgate.net/publication/378146995_athr_tqlbat_asar_alnft_ly_alastthmar_alajnby_almbashr_llmdt_2004-2019_aljzayr_anmwdhja?utm_
3. IMF (2020). FDI and Oil Price Volatility in MENA Countries. International Monetary Fund Working Paper.
4. Pierre Henry, Bénédict de Saint-Laurent, Foreign direct investment, FDI, in the MEDA region in 2006, Agence française pour les investissements internationaux,2007.
5. The impact of oil prices, foreign direct investment and trade openness on unemployment rates in an oil-exporting country: The case of Saudi Arabia ,Abdulaziz AlfalihAvailable online 29 January 2024Contents lists available at ScienceDirect Heliyon journal homepage: www.cell.com/heliyon 2405-8440/Â© 2024 Published by Elsevier Ltd. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).
6. UNCTAD (2023). World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All. United Nations Conference on Trade and Development.